وزارة التعلـــــيم الـــــــعالي والبحث الـــــعلمي

المدرســـــة العليا للـــــــــــتجارة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: مالية المؤسسة

الموضوع:

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي

دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006 – 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

–القليعة–

إعداد الطالبتين:

فاطيمة الزهرة بوعزة

رحمة بن أحمد

تحت إشراف:

مليكة محديد

مكان التربص: الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-

فترة التربص: من: 15 فيفري 2021 **الى:** 15 مارس 2021

2021/2020

شكر و عرفان

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا عل اداء هذا الواجب ووفقنا على إنجاز هذا العمل.

نتوجه بالشكر و الامتنان إلى كل من ساعدنا من قريب او بعيد على إنجاز هذا العمل وأخص بالذكر الأستاذة محديد مليكة *على توجيهاتها ونصائحها القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا العمل راجين من الله أن يجزيها خير الجزاء.*

شكر موجه كذلك لأعضاء الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فرع – القليعة – لحسن توفيرهم وتسهيلهم الخدمات لنا وأخص بالذكر الأستاذة نعيمة كعباش ولا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر إدارة المدرسة العليا للتجارة مساعدتهم في كل الأمور التي من شانها أن تخول لنا فضاءً مريحا للدراسة وطلب العلم في أمان وجميع أعضاء هيئة التدريس في قسم المالية والمحاسبة، وكل من زودنا بمراجع أو رأي علمي لإتمام هذه الدراسة.

لكم منا فائق التقدير والاحترام

إهـــــداء

من بين كل المنعطفات التي دفنت بداخلنا لحظات لا تنسى، وها أنا أصل

إلى نهاية سنين من الكد والاجتهاد سنين من التعب، أهدي ثمرة وخلاصة كل هذه السنين إلى:

الشمعة التي احرقت نفسها لكي تضيء طريقي وفرشته لي وردا وريحانا

حانية ظهرها لي لكي لا أشكو ولا أمل ***أمي*** مهجة الفؤاد ونسمة الروح

ومن علمني أن بلوغ القمم يأتي بعد عرق الجبين لا بجمع اليدين وعلمني أن

في كل خيبة درس وفي كل دمعة قوة و حتى يكون طعم الانتصار حلوا لابد أن نصبر ونقاتل فليت الآباء لا يكبروا ولا يشيبوا ولا يموتون ليت، ***أبي*** أحبك حتى آخر نبضة

إلى رموز المحبة والوفاء وكنوز العطاء أخواتي: ***واضحة، خيرة، فاطمة، وسيلة والصغيرة زينب***

إلى أجمل هديتين في الكون أخويا: ***أحمد و الطيب***

وإلى البراعم "***محمد الصديق***"، "***أبرار***"، "***رديـنة***" و "***أسيل***" أولاد أخواتي

إلى صديقتي وزميلتي **بن أحمد رحمة** التي ساعدتني في هذا العمل وتعبنا سويا في ختام هذه السنين

إلى صديقاتي: ***كريمة، مريم، دليلة، سعيدة، سهام،هاجرو إبتسام، وسام، بشرى، تالية***

إلى خطيبي و زوجي المستقبلي : ***عبد الكريم***

إلى كل أساتذتي من الطور الابتدائي إلى الجامعي وأخص بالذكر: ***سماحي الشيخ و سعادة عبد القادر وطالبي لخضر*** إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي

فاطيمة الزهرة

إهـــــداء

عبر السنين انت تسقيني الحنين يا والدي مثل النخيل ستظل فيك سخاوة اليد يا ***أبي***

ستظل تعطي بالشمال وباليمين سيظل ظلك واحتي في كل حين سيظل صدرك راحتي

ألقي لديك سعادة القلب الحزين اليك يانسمة الفجر الضحوك

إلى ينبوع الحنان إلى من عندها أجد الراحة والامان ***أمي*** الغالية أبعث إليك بهذه الكلمات

التي صدرت من قلب الحب والتقدير

يامن فرشت لي دربي زهرا وريحانا وازلت الأشواك عن طريقي بيديك الحانيتين

إليك يا مصدر أدبي وثقافتي وعلومي

أخي حبيبي **"نونو"** يامن سكنت قلبي أقدم لك هذه الكلمات أنت النور الذي يضيء حياتي

والسند القوي الذي ارتوى منه حبا وحنانا

أخواتي سأضل أذكركن أخوات وصديقات فمحبتي فيض من الوجدان... فحبي لكن ورقة مسطرة على قلبي

بفنائي من على وجه الأرض **"سهام" "عبير" "حنان"** أهدي لكن هذا العمل

إلى أزواج أخواتي **"بن أحمد نبيل" "بوسته وليد"** اهدي لكما ثمرة جهدي ولكما جزيل الشكر والامتنان

إلى البراعم **"براءة" "تسنيم"** بنات أختي أتمنى أن تخطيا خطى خالتكم

إلى صديقتي رفيقتي وزميلتي **فاطيمة الزهرة بوعزة** التي تعبنا سويا في انجاز هذه المذكرة

الى صديقاتي **لطيفة بايشي، تريزة بوخاته، رانيا صحراوي، ريان رزق الله**

إلى أصدقائي **الياس، محمد، أسامة**

الى كل أساتذتي من الطور الابتدائي الى الجامعي

إلى كل من أحب إلى من يعرفني

رحمـة

فهرس

المحتويات

فهرس الموضوعات	
شكر وعرفان	
اهداء	
مقدمة عامة	أ
الفصل الأول: اساسيات التأمين الفلاحي	
تمهيد للفصل	02
المبحث الأول: ماهية التأمين الفلاحي	03
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي	03
المطلب الثاني: أهمية التأمين الفلاحي وأنواعه	06
المبحث الثاني: التأمين الفلاحي في الجزائر	10
المطلب الأول: منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر	10
المطلب الثاني: عقود التأمين الفلاحي في الجزائر	12
المطلب الثالث: مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر	14
خلاصة الفصل	19
الفصل الثاني: تأثير التأمين على تنمية القطاع الزراعي	
تمهيد للفصل	21
المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي	22
المطلب الأول: مفهوم القطاع الزراعي، أهدافه وأهميته	22
المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية ومقوماتها	28
المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر	32
المبحث الثاني: أهمية التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي	40
المطلب الأول: الأخطار التي تواجه القطاع الزراعي	40
المطلب الثاني: التأمين على الإنتاج الزراعي	43
خلاصة الفصل	46
الفصل الثالث: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006- 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-	
تمهيد الفصل	48
المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-	49
المطلب الأول: عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة-	49

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–	52
المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006– 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–	57
المطلب الأول: أدوات الدراسة	57
المطلب الثاني: دراسة احصائية وصفية للبيانات المدرجة في الدراسة	65
المطلب الثالث: : التحليل الساكن لنماذج بانل " تحليل النتائج "	69
خلاصة الفصل	82
الخاتمة	
نتائج الدراسة	
نتائج اختبار الفرضيات	
الاقتراحات	
آفاق البحث	
قائمة المصادر والمراجع	
فهرس البحث	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
الملاحق	

فهرس الجداول	
الجدول رقم 01: أهم منتجات التأمين الفلاحي	10
الجدول رقم 02: المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–	50
الجدول رقم 03: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	68
الجدول رقم 04: ملخص نتائج اختبار Hsaio	71
الجدول رقم 05: تقدير نموذج الانحدار التجميعي	72
الجدول رقم 06: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	73
الجدول رقم 07: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	74
الجدول رقم 08: اختبار مضاعف لاغرانج	76
الجدول رقم 09: : اختبار Hausman	77
الجدول رقم 10: : اختبار Residual Cross-Section Dependence Test	78
الجدول رقم 11: الآثار الفردية الثابتة و العشوائية في الصندوق محل الدراسة	80

فهرس الأشكال	
الشكل رقم 01: برامج دعم النمو الاقتصادي 2010 – 2014	38
الشكل رقم 02: الهيكل اتنظيمي للصندوق الجهوي بالقليعة	53
الشكل رقم 03: نمذجة تحيز التقدير	59
الشكل رقم 04: خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao	60
الشكل رقم 05: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	67

الملخص:

تنطلق هذه الورقة البحثية من التساؤل الأساسي الذي تضمنته الإشكالية والذي محتواه: هل يساهم التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي؟ واستنادا على المعطيات المتحصل عليها حول فترة الدراسة 2006 – 2020، يتبين لنا أن هناك تأثير فردي ثابت (تأثير التأمين الفلاحي) على حجم ونمو الإنتاج الزراعي، وبالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية وذلك بالاعتماد على نماذج بانل (PANEL Data Model) الساكنة التي تعتبر من أحدث النماذج القياسية والأنجع في القياس والتحليل الاقتصاديين، وتوصلنا من خلال دراستنا أن هذا التأثير الفردي للتأمين يعود ايجابا على منتوجات زراعية معينة في حين أن هناك تأثير فردي سالب على الحبوب (القمح والشعير) راجع إلى احتكار الدولة لهذا المنتوج، لأنه يعتبر الغذاء الأساسي للجزائريين كما أن الدولة تسعى لتوفير المخزون الآمن منه وتوزيعه على أنحاء البلاد.

الكلمات المفتاحية: التأمين الفلاحي، القطاع الزراعي، نماذج بانل (PANEL Data Model) الساكنة، حجم الإنتاج الزراعي، نموذج التأثيرات الثابتة.

مقدمة

مـقـدمـــة

يعتبر القطاع الزراعي العمود الفقري للتنمية الاقتصادية الوطنية من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نصيب الفرد منه، ونتيجة لذلك نفذت معظم البلدان برامج وسياسات لتعزيز الإنتاج الزراعي من أجل خلق فرص العمل وتحسين مستويات المعيشة في الريف، وكذلك الاحتياجات الغذائية في الأسواق المحلية والعالمية، كما أنه يعد من الركائز الأساسية التي من الممكن أن تعتمد عليها الجزائر في النهوض باقتصادها إذ يعد البديل الأمثل للمحروقات والحل الواقعي لمواجهة أزمة عدم استقرار أسعار النفط كون الفلاحة للثروة والأداة المثلى لتحقيق الأمن الغذائي، خاصة في الآونة الأخيرة ومع أزمة كوفيد19 اعتمدت الجزائر بشكل كبير على القطاع الزراعي وعلى الرغم من أهمية هذا الأخير إلا أنه يعاني من عدة مخاطر نتيجة تعرضه للعديد من المتغيرات الطبيعية المتقلبة التي لا يمكن السيطرة عليها مما يجعله من أضعف القطاعات.

ويعتبر التأمين وسيلة فعالة لحماية المزارع وأنشطته الزراعية في حال وقوع الخطر ودوره هو توفير الأمان والراحة له، ولتحقيق ذلك يجب إبرام عقد بين المزارع و شركات التأمين على موارد المزارع وتساعده على مواصلة نشاطاته والديمومة فيها وربما مساعدته على زيادة الإنتاجية، وبالتالي النهوض بالقطاع الزراعي، ويعمل الأخير أيضًا على تقليل الخسائر الناتجة عن المخاطر من خلال التعويض الذي يقدمه، مما يدل على حاجة المزارعين لنظام التأمين لحمايتهم كليًا أو جزئيًا ويؤكد دور التأمين في تعزيز التنمية الزراعية والنهوض بها.

وعليه يحاول هذا البحث الإجابة على الإشكالية التالية:

إلى أي مدى ساهم التأمين الفلاحي في تنمية وترقية القطاع الزراعي؟

من أجل التعرف على جوانب المشكلة، تم طرح **الأسئلة الفرعية** التالية:

- ما هو التأمين الفلاحي؟
- ماهو القطاع الزراعي؟
- هل يساهم التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي؟

للإجابة على هذه المشكلة، نضع **الافتراضات** التالية:

- التأمين الفلاحي هو نوع من أنواع التأمين الذي يغطي المخاطر التي يتعرض لها القطاع الفلاحي
- يعرف القطاع الزراعي بأنه القطاع التنموي الأساسي وهو المسؤول عن المحافظة على البيئة و خلق التوازن البيئي و زيادة المساحات الخضراء
- يساهم التأمين الفلاحي في زيادة الغلة الزراعية ونشر الأمن والراحة في نفوس الفلاحين والحفاظ على مصالحهم

مبررات اختيار موضوع البحث:

يعود اختيارنا لهذا الموضوع بالذات دون غيره لعدة أسباب منها:

- التخصص العلمي
- يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات التي تعاني من قلة الاهتمام والتمويل اللازم
- التأكيد على أهمية التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي.

أهداف البحث وأهميته :

أهدافه:

- فهم عملية التأمين الفلاحي
- تقديم منتجات التأمين الفلاحي المختلفة
- توضيح دور التأمين الفلاحي في مواجهة المخاطر الزراعية
- توضيح دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي

أهميته:

يعتبر قطاع التأمين من القطاعات المهمة في أي دولة لما له من أهمية اقتصادية، حيث يساعد على تجنب المخاطر وتقليل الخسائر وتحفيز المستثمرين في مختلف المجالات وخاصة المجال الفلاحي الذي هو موضوع دراستنا، وضرورة التأمين الزراعي لحماية مصالح الفلاحين واستمرار نشاطهم.

حدود الدراسة:

بالنسبة للإطار المكاني: تناولنا دراستنا في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة وترتبط هذه الدراسة بكيفية عمل التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي.

أما بالنسبة للإطار الزماني: تمت الدراسة خلال السنة الجامعية 2020/ 2021 لمدة شهر وتمت دراسة الموضوع خلال الفترة من 2006 إلى 2020

منهج الدراسة:

استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي في دراسة موضوعنا هذا في الجانب النظري، أما من الناحية التطبيقية قمنا بدراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 2006/ 2020 في ميدان التربص الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–.

صعوبات الدراسة:

واجهنا عدة صعوبات تعود إلى:

- قلة المراجع، و خصوصية موضوع البحث
- قلة وعدم توفر الكتب الكافية حول التأمين الفلاحي
- صعوبة الحصول على الوثائق الضرورية من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

هيكل الدراسة:

سنتناول في مبحثنا هذا فصلين على النحو التالي:

- ✓ **الفصل الأول:** اساسيات التأمين الفلاحي، وينقسم إلى مبحثين:
  - **المبحث الأول:** ماهية التأمين الفلاحي
  - **المبحث الثاني:** التأمين الفلاحي في الجزائر
- ✓ **الفصل الثاني:** تأثير التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الزراعي، وينقسم كذلك إلى مبحثين:
  - **المبحث الأول:** ماهية القطاع الزراعي
  - **المبحث الثاني:** أهمية التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي

هذا من الجانب النظري أما بالنسبة للجانب التطبيقي سنتناول فصل واحد سيكون على النحو التالي:

- ✓ **الفصل الثالث:** دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006- 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA –القليعة–، ينقسم بدوره إلى مبحثين:
  - **المبحث الأول:** تقديم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي –القليعة–
  - **المبحث الثاني:** دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006- 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

الفصل الأول

تمهيد للفصل:

على الرغم من أهمية القطاع الفلاحي فإنه يعتبر من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها انكشافا، فهو الأكثر عرضة لظروف المخاطرة في عملية الانتاج وذلك لاعتماده بشكل كبير على الظروف الطبيعية التي لا يمكن التحكم فيها وما تحتويه من مخاطر أكثر من الظروف التي يمكن التحكم فيها، هذا ما يجعل المستثمر الفلاحي بحاجة الى آليات لحماية ثروته الفلاحية و تعويضه عن الخسائر التي قد تحدث من جراء تحقق هذه المخاطر، اذ يظهر ذلك حاجة الفلاحين إلى نظام للتأمين يمكن أن يحميهم كليا أو جزئيا من مخاطر خسارة الإنتاج.

وعليه ومن خلال هذا الفصل سنحاول تقديم دراسة نظرية نتعرف فيها على اساسيات التأمين الفلاحي حيث قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

- **المبحث الأول:** ماهية التأمين الفلاحي
- **المبحث الثاني:** التأمين الفلاحي في الجزائر

المبحث الأول: ماهية التأمين الفلاحي

يلعب التأمين الفلاحي دورًا فعالًا في الاقتصاد، نظرًا للتعويضات المالية التي يجلبها والتي يمكن أن تقلل من شدة الخسائر مما يساهم في تجديد القدرة الاستثمارية للمزارع.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التأمين الفلاحي

1. نشأة التأمين الفلاحي

من المعروف تاريخيا أن قدماء المصريين هم أول من عرفوا التأمين، حيث يذكر التاريخ المسجل على جدران المعابد وأوراق البردى أن قدماء المصريين كونوا جمعيات تعاونية لدفن الموتى نظرا لاعتقادهم في الحياة الأخرى وما يتطلبه ذلك من ارتفاع نفقات مراسم الوفاة مثل بناء المقابر والتحنيط واستخدام التوابيت، وتتولى الجمعية الانفاق على هذه المراسم نيابة عن أسرة العضو المتوفى في مقابل سداد اشتراك سنوي يدفعه العضو أثناء حياته من عائد تجارته أو محصوله. (حمودة، 2002)

يمكن إرجاع مفهوم "التأمين الفلاحي" إلى بنجامين فرانكلين في فرنسا عام 1788، عندما تعرض المزارعون الفرنسيون لكوارث طبيعية. لذلك جاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي علي تكاليف إنتاج المحاصيل كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث إذا ما تكرر حدوثها، أعقب ذلك أول تغطية للتأمينات الفلاحية عبر الولايات المتحدة ثم تبعتها أوربا عبر مؤسسات تجارية وتعاونية وكان لمنظمة " الفاو " الفضل في إنشاء أول معهد للأبحاث الزراعية في عام 1920م لمواجهة تحديات معوقات الإنتاج الزراعي. (المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، 2019)

كما ارتبط ظهور التامين الفلاحي بنشأة صناديق التعاونيات الفلاحية وذلك في عام 1800م، وأول قانون نظم هذا المجال كان القانون الصادر في 08 جويلية 1901م، المتضمن الجمعيات والمؤسسات والمنظمات المهنية. (خليل، 2013/2012)

أما بالنسبة للجزائر فقد انتشر التأمين الفلاحي على نطاق واسع في فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية الصندوق المركزي لإعادة التأمين المتبادل في الزراعة عام 1907. وبعد استقلال الجزائر أنشأت شركة جزائرية ومصرية تم تأميمها في 27 مايو 1966 أساسها إنشاء احتكارات الدولة لمختلف الأعمال التجارية والتأمينية التي تهتم بها الشركة وتشمل التأمين على السيارات والتأمين الزراعي والتأمين ضد الكوارث الطبيعية.

في عام 1972 أنشأت السلطات الجزائرية الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتطوير أعمال التأمين التعاوني، وبعد عام 1995 توسعت أنشطة الصندوق لتشمل الأعمال المصرفية المتعلقة بالفلاحة وتطويرها، وكذلك التأمين على صيد الأسماك وضمان المخاطر ذات الصلة عندما يتعلق الأمر بالمعدات الفلاحية، فإن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو أكبر مساعدة متبادلة في السوق الجزائري سنة 2002 حيث قدر حجم الطلب في السوق الجزائرية بنحو 2.27 مليار دينار جزائري. (الجديدي، 2007)

2. مفهوم التأمين الفلاحي

يلعب التأمين الفلاحي دورا فعالا في معاضدة مجهودات التنمية في القطاع الفلاحي وذلك لما يوفره من تعويضات مالية عند الحاجة تمكن من التخفيف من حدة الخسائر بما يساهم في تثبيت دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية و استقرار القطاع الفلاحي بصفة عامة، فهناك عدة تعريفات للتأمين الفلاحي نذكر منها:

- التأمين الفلاحي هو الأداة التي تحمي المنتجين الفلاحين من المخاطر الاحتمالية في المردودية الفلاحة والتي لا يمكنهم السيطرة عليها. (العابدين، 2004)
- كما يعرف أيضا على أنه " وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من المشاركين، كما أن التأمين الفلاحي لا يقتصر على التأمين على المحاصيل فقط بل انه يشمل أيضا الماشية، الخيول، الغابات الاستزراع المائي، و البيوت البلاستيكية الفلاحية. (عامر، 2014)
- يمكن تعريف التأمين الزراعي بأنه "عقد تأمين يمكّن الفلاحيين من تحمل مخاطر الأنشطة التي يمارسونه، ولأن هذه الأخطار تختلف عن تلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية الأخرى فقد أعد هذا النموذج من التأمين لحماية الفلاحيين من خلال التعاون معهم وكذا التعاون كع الخبراء الزراعيين. (فلاح، 2008)
- أما المفهوم القانوني للتأمين الفلاحي فهو اتفاق او عقد لمدة معينة بين المزارع وجهة التأمين يتم بموجبه دفع التعويض المناسب او مبلغ التأمين منقبل جهة التأمين عن خسارة المؤمن وهو المزارع في حالة تحققت المخاطر التي سببت هذه الخسائر وذلك مقابل قسط يؤديه المؤمن له لجهة التأمين. (الشرفات، 2015)

واستنادا الى التعاريف السابقة يمكن تعريف التأمين الفلاحي على انه احد انواع التأمين الذي يهتم بحماية المنتجين الفلاحيين من الأخطار الفلاحية المحتملة المتعلقة بالإنتاج الفلاحي التي لا يمكن السيطرة عليها من خلال دفع اقساط حجم الخطر المحتمل نظير ان تقوم شركات التأمين بتعويض المؤمن عن هذا الخطر اذا حدث، بحيث يكون هذا التعويض حسب العقد المبرم بين شركة التأمين والمؤمن.

المطلب الثاني: أهمية التأمين الفلاحي خصائصه وأنواعه

1. أهمية التأمين الفلاحي

تتمثل أهمية التأمين الفلاحي في ادارة المخاطر التي يتعرض لها الفلاحيين من خلال ما يلي:

- حماية دخل الفلاح لتمكينه من مواصلة النشاط الفلاحي (الزراعية، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وامكانية تطويرها في تونس، 2009)
- دفع الاستثمار في القطاع الفلاحي بتوسيع دائرة القرض الفلاحي إلى أكبر عدد ممكن من الفلاحين (الزراعية، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وامكانية تطويرها في تونس، 2009)
- يؤدي إلى الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، والسياسي (عامر، 2014)
- يؤهل الفلاح للتوسع في الإنتاج باستقطاب التمويل بعد توفر الضمان عن طريق التأمين (عامر، 2014)
- يساعد على التوسع الفلاحي و الاستثمار في المناطق الريفية وبالتالي إلى رفع الدخل القومي (عامر، 2014)
- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته (عامر، 2014)
- دفع عجلة التنمية الزراعية والاجتماعية والمساهمة في زيادة معدل النمو الاقتصادي باعتبار أن التأمين الفلاحي الشامل أحد المصادر الرئيسية لتمويل الأنشطة الفلاحية (الأمين، 2004)
- تمكين المزارع من استغلال كافة إمكاناته بالدرجة القصوى في الإنتاج بسبب الاطمئنان وبالتالي فإن التأمين الزراعي يحقق زيادة الإنتاج (العابدين، 2004)
- ضمان دخول مالية يمكن استخدامها وتوظيفها في الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد بما في ذلك النشاطات الزراعية (العابدين، 2004)

- يمكن تعريف التأمين الفلاحي على أنه "**عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية أخطار النشاط التي يتعرض إليها الفلاح، وبما أن هذه الأخطار تختلف عن تلك التي ترتبط بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، لذلك فقد أعد هذا الشكل من التأمين خصيصا لحماية الفلاحين من خلال التعاون مع الفلاحين والأخصائيين في الميدان الفلاحي**". (العابدين، 2004)

2. معوقات التأمين الفلاحي

هناك معوقات أساسية تواجه التأمين الفلاحي وتتمثل فيما يلي: (مجلة الأبحاث الاقتصادية، 2019)

- نقص معلومات الإنتاج الدقيقة والإحصاءات والبيانات المتعلقة بالزراعة، الأساليب المستخدمة في الإنتاج الزراعي والأراضي المزروعة والخسائر التي لحقت بها في فترة زمنية محددة سلفا
- قلة وعي المزارعين بمزايا التأمين والخوف من كل نشاط جديد، وعدم استعدادهم لتحمل أعباء إضافية واعتمادهم الشديد على الدولة في تقديم الدعم والمساعدة والتسهيلات
- قلة الخبراء في مجال التأمين الزراعي وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلبا أمام احتساب الأقساط والتعويضات
- لا يوجد دعم حكومي تقريبًا، وتكاليف الأقساط مرتفعة ومؤسسات التأمين غير راغبة في تغطية المناطق الزراعية الخطرة
- عدم إعطاء خدمات التأمين الزراعي حيزاً كافياً في السياسات الزراعية والتأمينية، كتوفير الاعتمادات السنوية وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الائتمانية للشركات المعنية بالتأمين الزراعي وغيرها من الأمور ذات الصلة بترويج وانتشار خدمات التأمين الزراعي

3. أنواع التأمين الفلاحي

هناك أنواع عديدة من التأمينات الفلاحية، يلجأ إليها الفلاح لحماية ممتلكاته واستثماراته سواءا كانت مزروعات أو حيوانات، نذكرها فيما يلي: (عامر، 2014)

- **التأمينات ضد البرد وحريق المحاصيل:**

يؤمن عقد التأمين هذا كل المحاصيل من مختلف الأصناف قبل جنيها، كما يتكفل هذا العقد بتأمين الممتلكات ضد: البرد، الحريق، طعن الجرذان.

مثلا في الجزائر عند وقوع الحادث ينبغي التصريح به خلال الآجال التالية: 4 أيام بالنسبة للبرد و7 أيام بالنسبة للحريق، وبعد استلام التصريح، يلجأ المؤمن الى تعيين الخبير وذلك في مدة لا تتجاوز 7 ايام، اذا لم يقتنع المؤمن له بنتائج المعاينة الأولى، له الحق في طلب معاينة ثانية وذلك بتعيين خبير ثاني ضمن قائمة الخبراء المعتمدين، إذا وقع خلاف بين الخبيرين بعدها يتم اختيار خبير ثالث لحل المشكلة نهائيا.

- **تأمين متعدد الأضرار:**

يوفر هذا الضمان حماية ضد الخسائر المباشرة التي تمس بعض المحاصيل كالبطاطا، أشجار الزيتون، الطماطم الصناعية، مشاتل الأشجار والكروم وغيرها.

- **تأمين متعدد الأخطار:**

يضمن عقد التأمين هذا التعويض عن الخسائر المباشرة لكمية المنتوج والتي تتعرض لها الأشجار (النبتة والثمار) منها:

- **البيوت البلاستيكية:** يؤمن هذا العقد ضياع المنتوج في حالة وقوع أضرار للبيوت البلاستيكية المحركات والتجهيزات والمعدات المادية، المواد البلاستيكية والزجاج، وكذلك ضياع المنتوج الخاص بالنباتات المنتجة داخل البيوت البلاستيكية .
- **أشجار الحوامض:** يؤمن هذا العقد ضياع المنتوج الأشجار المثمرة (النباتات حديثة النمو والفواكه).
- **الأخطار الفلاحية:** يضمن هذا العقد حماية ضد الحرائق والبرد بالنسبة للحوادث التي تلحق بالمحاصيل قبل جنيها كما يؤمن هذا العقد الخسائر المادية المرتبطة بمباني المستثمرة، على أن يتم التصريح بالحادث خلال آجال زمنية محددة في عقد التأمين.

- **تأمين شبكة الري للاستغلال:**

يؤمن هذا العقد شبكة الري أثناء أداء وظيفتها، ومصاريف إزالة ونقل واستبدال العتاد، ونقل مخلفات الأشياء (حطام، فضلات) بعد وقوع الحادث مؤمن عليه، بشرط أن لا يفوق التعويض الكلي مبلغ الرأسمال المؤمن.

- **تأمين المشتلة الغابية:**

يؤمن هذا العقد الأضرار التي تلحق بالمشتلة الغابية (النباتات الغابية في الحقل).

- **تأمين إعادة تشجير الغابات**
- **التأمين عن ضياع محصول الحبوب المسقية**
- **التأمينات الحيوانية:**

وتتعلق بكافة الأضرار التي تلحق الثروة الحيوانية والناتجة عن الأمراض، حوادث التربية والهلاك الطبيعي، التسمم، الذبح (الإجباري، الصحي والعاجل) منها. (محمود، 2009)

هلاك المزارع السمكية والنحل، الجمال، الخيول، الماعز، الأرانب، الديك الرومي، الدواجن الأغنام والأبقار.

المبحث الثاني: التأمين الفلاحي في الجزائر

يحتل القطاع الفلاحي مكانة مهمة في الاقتصاد الجزائري، وكذلك في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للوطن الأم، لكن عدم كفاءته جاء بثمن باهظ، وتحتل الجزائر الآن المرتبة الأولى بين قائمة الدول المستوردة للمواد الغذائية والفلاحية لا بد من تحقيق مخرج في أسرع وقت، وفي إطار برامج التأسيس الاقتصادي تبنت الدولة القومية سياسة الانتعاش الاقتصادي فبرمجت عدة مشاريع تنموية.

المطلب الأول: منتجات التأمين الفلاحي في الجزائر

يعرض سوق التامين جملة من الخدمات التأمينية و سنقوم بعرض بعض منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال الجدول التالي : (نجاة، 2018-2019)

الجدول رقم 01: أهم منتجات التأمين الفلاحي

التأمين على الإنتاج النباتي	التأمين على الإنتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطر الصناعية	التأمين على السيارات	تأمين الأخطار العادية
✓ التأمين الزراعي الشامل ✓ التأمين الشامل النخيل	✓ التأمين الشامل الابقار ✓ التأمين الاغنام ✓ التأمين الشامل	✓ التأمين ضد الحريق والانفجار ✓ التأمين على	✓ تأمين المقطورة ✓ تأمين الجرارات والمعدات الزراعية	✓ تأمين المسؤولية المدنية للمزارع ✓ تأمين المسؤولية المدنية للفروسية

✓ التأمين الشامل بطاطا ✓ التأمين ضد البرد ✓ التأمين ضد البرد والحريق معا ✓ التأمن ضد احتراق المحاصيل ✓ تأمين شبكة الري اثناء التشغيل ✓ تأمين اشجار الفاكهة ✓ التأمين الشامل الطماطم ✓ التأمين الشامل الزيتون ✓ تأمين البيوت البلاستيكية	الخيول ✓ التأمين الشامل الجمال ✓ التأمين الشامل الدواجن ✓ التأمين الشامل تربية النحل ✓ التأمين الشامل الديك الرومي	خسارة الاستغلال بعد الحريق	✓ تأمين المعدات الزراعية المؤجرة	✓ تأمين المسؤولية البيطرية ✓ تأمين متعدد الاخطار للسكان ✓ تامين الاضرار الناجمة عن المياه

المصدر: http://www.minagri.dz/assurance.html

المطلب الثاني: عقود التأمين الفلاحي في الجزائر

يعرف عقد التأمين الزراعي عمومًا على أنه عقد يتعين على شركة التأمين دفعها للمؤمن عليه أو غير المستفيد الذي اشترط التأمين له مبلغًا من المال أو الدخل أو أي أداء مالي آخر في حالة تحقق المخاطر المنصوص عليها في العقد مقابل أقساط أو أي مدفوعات مالية أخرى.

1. التأمين ضد البرد

ضمان شركة التأمين الاضرار عن الفعل الالي لحبات البرد على المحاصيل مثل: الزهور الاشجار، الخضراوات ، الاعلاف ، البقول والحبوب ... (Latifa, 2008)

2. التأمين ضد العواصف

تضمن شركة النخيل الضرر أو الضياع حتى الضرر الناجم عن الرياح العاتية التي تتسبب في أضرار جزئية أوكلي للنباتات وكذلك لأشجار الفاكهة والنخيل والصوبات الزراعية والمشاتل والكروم ... إلخ (Bourrade، 2007)

3. التأمين على الفيضانات

يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، البطاطا، الكروم، النخيل والاشجار المثمرة، البيوت البلاستيكية، وكذا المشاتل نتيجة اجتياح المياه لها، أو تسرب في القنوات تحت الارضية أو قنوات صرف المياه، أو فيضانات مياه البحر، البحيرات، البرك، الينابيع، والانهار.

4. التأمين ضد الجليد

يغطي هذا العقد الخسائر الكمية الناتجة عن تغير كثافة العامل الطبيعي بسبب تساقط الجليد على أجزاء من النباتات (البطاطس والبقوليات ...) وأشجار الفاكهة والمشاتل. (عامر، 2014)

5. التأمين ضد الثلج

يغطي هذا العقد خسارة المبلغ الناتج عن انهيار أسطح البيوت البلاستيكية بسبب تراكم الثلوج عليها مما يؤدي إلى إتلاف المحاصيل.

6. التأمين ضد السيروكو

يضمن هذا العقد خسارة الكمية الناتجة عن هبوب الرياح الحارة والجافة التي تؤثر على أجزاء من النباتات فوق الأرض وأشجار الفاكهة. (طاهري، 2011)

7. التأمين ضد الأمطار

يغطي هذا العقد الخسائر الكمية التي تسببها الأمطار في مواعيد النضج وبالتالي تلفها.

8. التأمين ضد الشمس

يغطي هذا العقد الخسائر الكمية التي تسببها أشعة الشمس السلبية على أوراق أشجار الفاكهة والكروم مما يؤدي إلى احتراقها. (الأمر رقم 95-07، 1995)

9. التأمين ضد هلاك الحيوانات

تضمن شركة التأمين خسارة الحيوانات الناتجة عن الموت الطبيعي أو الحوادث أو المرض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات لأغراض الوقاية أو تحديد الضرر إذا تم ذلك بأمر من السلطات العامة أو شركة التأمين.

10. التأمين الشامل للدواجن

يغطي الضمان الوفاة بسبب المرض والتسمم وأوامر الذبح من الحكومة أو شركة التأمين. (الأمر 64-72، تنظيم الضمان للكوارث الطبيعية، 1972)

المطلب الثالث: مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر

والتي نقصد بها المؤسسات المتخصصة في التأمين الفلاحي والذي يعتبر غرضها الأساسي وهي:

1. الصندوق الوطني والصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي « CNMA,CRMA »

1.1. الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

1.1.1. نشأة الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

انشأ صندوق التأمين الفلاحي في بداية القرن العشرين وكان يخضع لتنظيمات الامر المؤرخ في 08 جويلية 1901 والمطبق على الجمعيات والمنظمات المهنية والذي يعطيها طابع تجاري لا يهدف إلى الربح في بداية نشاطها وفي عام 1907 كانت تهتم بالتأمين ضد البرد، ثم ضمت التأمين ضد الحريق في 1912. (منصور، 2018-2017)

وفي عام 1972 من أجل تكوين الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي رخص الامر رقم 72-64 المؤرخ في 02 ديسمبر 1972 ادماج ثلاث شركات كانت تنشط في قطاع التأمين وهي:

- **الصندوق المركزي لإعادة التأمين التعاوني الفلاحي CCRMA:** والذي انشأ سنة 1907 والذي اعيد اعتماده عقب الاستقلال بقرار من وزارة المالية سنة 1964
- **الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي CCMSA:** والذي انشأ سنة 1949
- **صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد CMAR:** والذي انشأ سنة 1958

يدير الصندوق الوطني للتعاون الفللاحي مجلس إداري مكون من أعضاء منتخبين من بين رؤساء الصناديق الجهوية، ويرأسه مدير عام يعين بقرار وزاري من وزارة الزراعة والتنمية الريفية.

- يقع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في: 24 شارع فيكتور إيقو الجزائر العاصمة
- الهاتف : 021.74.33.28 021.74.35.31
- الفاكس : 021.74.50.21
- الموقع الالكتروني: cnma.dz
- البريد الإلكتروني: cnma@cnma.dz
- صفحة الفيسبوك الرسمية: https://www.facebook.com/www.cnma.dz

2.1.1. تعريف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هو شركة تأمين تعاوني مدني، وهذا ما أشارت إليه المادة 68 من قانون التوجيه الزراعي، حيث جاء فيه: " التعاضدية الفلاحية هي شركات مدنية بطبيعتها لا تهدف إلى تحقيق الربح ويتم انشائها بموجب عقد رسمي". (القانون رقم 16/08 - قانون التوجيه الفلاحي، 2008)

بالإضافة إلى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هناك صناديق فرعية أخرى تسمى صناديق التعاون الفلاحي الجهوية موزعة بين الولايات والإدارات عددها 67 صندوقا، بالإضافة إلى المكاتب المحلية التي يبلغ عدده 256 مكتبًا، وذلك وفقًا للمادة 03 من القرار رقم 64/72 التي بينت انتشار هذه الهيئات على النحو التالي:

- ✓ على المستوى الوطني"CNMA ": الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

La Caisse National de Mutuelle Agricole

- ✓ على المستوى الجهوي "CRMA": الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي

La Caisse Régionaux de Mutuelle Agricole

- ✓ على المستوى المحلي"BLMA" : المكاتب المحلية للتعاون الفلاحي

Bureaux Locaux de Mutuelle Agricole

3.1.1. أهداف الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

يسعى الصندوق الوطني للتعاون الزراعي من خلال أنشطته المختلفة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ➢ جلب الاستثمارات للقطاع الفلاحي لضمان التأمين الفلاحي بجميع جوانبه
- ➢ تقليل مخاطر القطاع الفلاحي
- ➢ تحديث إدارة التأمين الفلاحي
- ➢ نشر ثقافة التأمين
- ➢ تطوير المشاريع الفلاحية الهادفة إلى تنمية الاقتصاد الوطني من خلال القروض الفلاحية التعاونية
- ➢ إدارة حساب الدولة للأموال المخصصة لدعم وتعزيز الفلاحة لتنفيذ برنامج التنمية الفلاحية

- تحقيق تجسيد ثقافة النافذة الواحدة التي توحد جميع الخدمات الفلاحية في هذا الصندوق

2.1. الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي CRMA

تعد صناديق التعاون الفلاحي الجهوية أحد الفروع الهامة للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي لتجسد نشاطها على مستوى الولايات والبلديات، وتستند هذه الأخيرة في ممارستها لمسؤولياتها على هيكل تنظيمي تمثله الهيئات الإدارية ومصالح الصندوق.

ويندرج عمله ضمن الاعمال الاجتماعية للاحتياط والتضامن والتعاون للمشتركين عن طريق جمع الاشتراكات فهو لا يهدف الى تحقيق الربح باعتباره تعاونية، ويعتبر رائد في مجال الاخطار الفلاحية اضافة الى ممارسة عمليات التأمين الاخرى ومرتبط بوزارة الفلاحة. (نجاة، 2018-2019)

2. صندوق الضمان الزراعي FGA

تم إنشاؤه بموجب المرسوم رقم 82–87 الصادر في 1987/04/14 وهو مسؤول عن ضمان وضمان قروض الاستثمار والتشغيل التي يمنحها بنك الزراعة للجهات الفاعلة في الصندوق. يتم سداد الصندوق للبنك عند الاستحقاق ويتيح الامتياز الثاني إعفاء المزارع المزعوم من تقديم ضمانات عائدة للبنك كضمانات حقيقية وتأمين شخصي وضمانة كافية للأموال. (تنظيم الضمان للكوارث الطبيعية، 1990)

3. صندوق الضمان الزراعي ضد الكوارث الفلاحية FGSAZ

تم نظريًا وفقًا للمادة 20 من قانون المالية لعام 1982، ولكنه لم يكن موجودًا بالفعل إلا بعد عامين ونصف مع إصدار المرسوم التنفيذي رقم 158–90 بتاريخ 05–16 1990، والذي تضمن تعريف طرائق التنظيم وسير العمل، نطاق تدخلها لتعويض الخسائر المادية التي تكبدها الفلاحون المستثمرون بسبب الكوارث الزراعية بنسبة 46٪ من قيمة الخسائر، وذلك لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفاع قيمة الخسائر.

تتضمن المادة 04 من المرسوم 90-158 الصادر في 1990/05/16 مبادئ صندوق الضمان للكوارث الفلاحية، ويشكل التعويض في إطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العامة في إطار التضامن الوطني مع الفلاحين، بحيث نشاطه حيوي والهدف من الصندوق هو التعويض عن الأضرار المادية التي حدثت للاستثمارات الفلاحية نتيجة الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث. (نجاة، 2018-2019)

4. الشركة الوطنية للتأمين SAA

تأسست شركة SAA في 12 ديسمبر 1963 كشركة مختلطة جزائرية مصرية، ثم أممت سنة 1966 بموجب قانون 66 – 127 أين احتكرت الدولة جميع عمليات التأمين، وأوكلت إليها عمليات التأمين على السيارات والأخطار البسيطة وتأمينات الأشخاص وذلك بعد إعادة هيكلة شركة CAAR وبعد إلغاء تخصص أصبحت تمارس كل عمليات التأمين بما في ذلك التأمين الفلاحي.

شركة SAA، هي أول شركة جزائرية افريقيا تحتل المرتبة 25 عربيا، شركة رائدة في قطاع التأمين في الجزائر بأكبر رأس مال في السوق، ويقدر بثلاثين مليار دينار. أما الأموال الخاصة بالشركة فتقدر ب 35 مليار دينار التي تعتبر الشركة الأولى من ناحية رأس المال، وبرقم أعمال يتجاوز 27 مليار دينار.

ومن حيث شبكة التوزيع هي الشركة الأولى في السوق ب 520 نقطة بيع، وهذا ما يسمح لنا بتقديم خدمة جوارية للزبون، كما أنها الشركة الأولى التي تساهم في خلق مناصب شغل حيث تشغل أكثر من 4000 عامل عبر التراب الوطني، فتحاول شركة SAA الحفاظ على الريادة في تسويق عروض وضمانات جديدة في التأمين، وكذلك تحاول أن تساعد بقدر الإمكان من خلال حملات التوعية عبر وسائل الإعلام وعن طريق الحملات التي تنظمها.

خلاصة الفصل:

يعد التامين الفلاحي احد السبل التي لابد منها لضمان استمرارية النشاط في ظل المخاطر التي يعترضها، إذ أن الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأمين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفالحين الضعيفة في أغلب الوحدات الانتاجية، فالمستثمر في وجود التغطية التأمينية تكون له الجرأة في استثمار أمواله في مشاريع فالحية و عليه أن يواجه جملة من المخاطر التي تعترض عمليته الانتاجية، غير أن غياب الثقافة التأمينية وارتفاع التكاليف التأمينية جعلت الحصة السوقية للتامين الفلاحي منخفضة مقارنة مع ما تقدمه.

الفصل الثاني

تمهيد للفصل:

يمثل القطاع الزراعي نشاطاً بارزاً في اقتصادات الدول بسبب استيعابه لأكثر من ربع إجمالي حجم القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وتلبيته للحاجات الاستهلاكية الغذائية بالإضافة إلى السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية، ويتسم القطاع الزراعي باعتماده على الأمطار في غالبية الدول، بالإضافة إلى الاعتماد المحدود على الأساليب الزراعية الحديثة مما ساهم في تدني إنتاجية المحاصيل الزراعية.

هذا الفصل ينقسم إلى مبحثين:

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

المبحث الثاني: أهمية التأمين الفلاحي في القطاع الزراعي

المبحث الأول: ماهية القطاع الزراعي

يعد القطاع الزراعي من الركائز الأساسية التي يمكن أن تعتمد عليها الجزائر في النهوض باقتصادها إذ يعد البديل الأمثل للمحروقات، والحل الواقعي لمواجهة أزمة عدم استقرار أسعار النفط.

المطلب الأول: مفهوم القطاع الزراعي، أهدافه وأهميته

1. **مفهوم القطاع الزراعي**

يرتبط مفهوم القطاع الزراعي بالزراعة وهي أحد النشاطات الاقتصادية الرئيسية التي تسهم في الاقتصاد الوطني، ويرتبط الأمن الغذائي بالأمن الوطني، وتحقيق الأمن الغذائي يعتمد بالدرجة الأساس على توفير الغذاء من الإنتاج الزراعي المحلي، ويسهم نهوض القطاع الزراعي بتنويع الاقتصاد وتخفيف وطأة الفقر وتحسين الميزان التجاري بعبارة أخرى يساهم تطور القطاع الزراعي في مكافحة البطالة وتقليص حجم الاستيراد. (نعمة، 2020/06/22)

يعرف القطاع الزراعي بأنه القطاع التنموي الأساسي وهو المسؤول عن المحافظة على البيئة و خلق التوازن البيئي و زيادة المساحات الخضراء، وهو لا يعد قطاعا اقتصاديا فقط بل يعتبر أسلوبا للحياة لتوفيره لجزء كبير من احتياجات السكان الغذائية وكونه القطاع الأكثر استيعابا وتوفيرا لفرص العمل واحتواء للقوى العاملة بتوفيره فرص عمل، كما يمكن تعريف القطاع الزراعي على أنه القطاع الإنتاجي الأول بين مختلف القطاعات الاقتصادية، يضم العديد من الأقسام نذكر منها ما يلي:
(العزيز، 13يناير 2020)

- **إنتاج المحاصيل الحقلية:**

سواء كانت حبوب كالقمح، الشعير، الذرة، أو البقوليات كالفول والفاصوليا والحمص والترمس والعدس. أو محاصيل علف للحيوانات كالبرسيم، أو محاصيل زيت كالقطن وعباد الشمس أو الياف كالتيل والكتان والقطن أو محاصيل السكر كالبنجر وقصب السكر...الخ من مختلف المحاصيل الحقلية.

- **محاصيل الخضر:**

جميع أنواع الخضروات من طماطم، بصل، جزر، بازلاء، بروكلي، فجل، جرجير، خس، خيار وكوسة، باذنجان وقلقاس...الخ

- **محاصيل الفاكهة:**

الموز، المانجو، التفاح، المشمش، الخوخ، والعنب...الخ

- **محاصيل الزينة:**

وهي المختصة بإنتاج نباتات التشجير والزينة بكل أنواعها من ورود، وأزهار، و كورمات أو شجيرات تستخدم في التزيين والتشجير للمدن الجديدة.

ويمارس مهنة الزراعة كل من الفئات التي لها علاقة بمجال الزراعة وهم: (العزيز، 13يناير 2020)

- **الفلاح:**

وهو من يملك مساحة ليست بالتجارية كثيرا وإنتاجه يكفي لسد حاجاته أو الفائض ليس بالكبير الذي يلزم بتعيين عمال ومهندسين، فالفلاح وأسرته هم من يقومون بكل شيء . وبجوار الزراعة يقوم بتربية بعض الحيوانات والطيور وتتميز حياته بالبساطة والهدوء، واستخدام أدوات وآلات تقليدية.

ويتعامل مع الجمعيات الزراعية التي تمثل الجهة الحكومية في قريته سواء للإشراف على زراعته أو إمداده بالبذور والأسمدة بعيدا عن الصخب العلمي والتكنولوجي.

- **أصحاب المشاريع الزراعية:**

وهم الفئة التي تمتلك مساحات كبيرة نسبيا، وتسمى مزارع اقتصادية ويستخدم فيها الميكنة الحديثة ونظم الري الحديث سواء الري بالرش أو الري بالتنقيط أو الري المحوري ويتعامل مع الشركات الخاصة بمستلزمات الزراعة سواء مبيدات أو أسمدة أو بذور أو شبكات ري.

هدفه من منشأته أو مؤسسته الزراعية تحقيق أكبر كم من الإنتاج بأعلى جودة وباستغلال أكبر قدر ممكن من المساحة المتاحة.

- **التجار والسماسرة:**

هم من يقومون بجمع المحصول أو الإنتاج وإعادة بيعه وتحقيق هامش ربح، فهم حلقة وصل بين الفلاح أو المزارع والمستهلكين سواء كان المستهلك مباشر أو شركات مصنعة أو مصدرة للمحصول على حسب نوعه والغرض منه.

وأيضا أصحاب المؤسسات الزراعية يتعاملون مع حلقة الوصل هذه، ولا يتمكن أغلبهم من تسويق وبيع محصوله للمستهلك المباشر أو المصانع إلا عن طريق فئة التجار والسماسرة هذه.

- **شركات مستلزمات الإنتاج الزراعي:**

تشمل كل من يتاجر أو يستورد كل ما يخص الإنتاج الزراعي من معدات وآلات زراعية وأسمدة وبذور ومبيدات وأنظمة الري، حتى أدوات تعبئة ونقل المحصول من كراتين وأكياس بلاستيكية وهذه الفئات من أكثر الشركات المستفيدة من مجال الزراعة دون عناء كبير مثل فئة التجار.

- **المهندسون الزراعيون:**

هم من يطبقوا الزراعة بأسلوب علمي، ويتعامل مع كافة المشاكل المتعلقة بالإنتاج الزراعي سواء تربية ورعاية أو تشخيص، علاج أمراض طارئة، يدير المنشأة، يقسم العمل ويسجل كل ما يخص من تكاليف واردة إلى المخازن من أسمدة أو مبيدات ويوميات عمال ... الخ

- **المهندس الزراعي:** هو خريج إحدى المعاهد أو الكليات الزراعية، وهو أهم عامل أو فئة من الفئات المختصة في المجال الزراعي.

- **الفنيون:**

وهم من يملكون الصنعة أو المهارة في العمليات الزراعية مثل التطعيم أو التقليم، أو التركيبات والإنشاءات للموقع الزراعي، وفريق الفنيين يعد من أهم مقومات الزراعة، ولا غنى عنهم، ولا بديل لهم مهما تطورت الميكنة الزراعية والتكنولوجيا الخاصة بالزراعة.

- **العمال:**

وهي الفئة المطحونة في المجال الزراعي لأن مهنتها اقتصرت على ممارسة العمل الزراعي بأجر يومي أو شهري لأنه لا يملك أي مهارة ولا مؤهل جامعي . (نعمة، 2020/06/22)

2. أهداف القطاع الزراعي

تتمثل رؤية القطاع الزراعي بالأهداف العامة أو الأهداف العليا التي يسعى لتحقيقها خلال المرحلة القادمة خاصة بما أنه يعتبر القطاع الأهم من بين القطاعات الاقتصادية الأخرى لارتباطه بالأمن الغذائي والبيئة ومن بين هذه الأهداف نذكر ما يلي: (وليد، 2014 -2016)

- يظل القطاع الزراعي هو الرائد والمعول عليه في دفع و تحسين مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد
- المساهمة في توفير المتطلبات التنموية للدول، وخلق المواد الأولية لبعض المنتجات
- تحقيق التنمية المستدامة مرتبط بنهضة القطاع الزراعي
- القطاع الزراعي فاعل في تحقيق نماء اجتماعي وبيئي واقتصادي: **(الملك، 2020)**

  - **النماء الاقتصادي:**

- تحقيق مستويات مناسبة من الأمن الغذائي
- زيادة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي
- الاستغلال الأمثل للأراضي الزراعية

- **النماء البيئي:**

- زيادة الرقعة الخضراء
- المحافظة على المياه والموارد الطبيعية

- **النماء الاجتماعي:**

- المساهمة في القضاء على البطالة
- دخل ثابت للأسر العاملة في القطاع الزراعي

- بمفهوم الأعمال أصبحت الزراعة مصدر لتكوين الثروات وريادة الأعمال وهي احدى الأسلحة في صراع الوجود والقوة
- زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي من المنتجات الزراعية

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في هدف واحد يسعى القطاع لتحقيقه وهو " **زراعة مستدامة ذات جودة وقادرة على المنافسة محلياً وخارجياً والمساهمة بشكل فاعل في تعزيز الأمن الغذائي وارتباط الإنسان بأرضه وسيادته على موارده وصولا إلى بناء الدولة** ". (وليد، 2014 -2016)

من أجل تحقيق ذلك فلابد من توفير المرتكزات والمتطلبات التالية: (وليد، 2014 -2016)

- القدرة على الوصول إلى الأراضي الزراعية والمصادر المائية والطبيعية والأسواق
- تكثيف الجهود للعمل في المناطق الزراعية من أجل الحفاظ على قدرتها الانتاجية وحمايتها
- ايلاء القطاع الزراعي أولوية متقدمة وتوفير الموازنات والدعم المناسب سواء من الموازنة العامة أو الدول والمؤسسات المانحة
- التركيز على المؤسسات الزراعية وتشجيع العمل الاهلي ومؤسساته وبشكل خاص المعنية بصغار المزارعين والمزارعات، وتحسين دور المرأة والشباب في الزراعة والتنمية الريفية

- زيادة الاستثمار في القطاع الزراعي وتقوية الشراكة بين القطاعين العام والخاص

3. أهمية القطاع الزراعي

الزراعة ليست نشاطا اقتصاديا ومصدر دخل فقط بل تعتبر مساهما رئيسا في حماية الأراضي من المصادرة والاستيطان بالإضافة إلى إسهامها المباشر في تحسين البيئة والمحافظة عليها وعلاقتها بالقطاعات الأخرى كمزود لمتطلبات الصناعة ومستهلك ومستخدم للمدخلالت والخدمات من القطاعات الأخرى، يمكن تلخيص أهمية القطاع الزراعي في النقطتين التاليتين:

- يشكل قطاع الزراعة مدخلا حيويا في معالجة قضايا التنمية
- يساهم القطاع الزراعي في معالجة العديد من المشاكل التي تواجه الدول والتي نوجزها فيما يلي: (جرعتلي، 2011)

- إنتاج الغذاء وتحقيق الأمن الغذائي
- محاربة الفقر
- تحقيق التنمية المتوازنة بين الريف والحضر
- معالجة المشاكل الاجتماعية الناتجة عن البطالة
- تنويع مصادر الدخل الاقتصادي للدول
- زيادة الدخل الوطني
- إمكانية تصدير الفائض للدول الخارجية

مع العلم بأن أوضاع الأمن الغذائي خاصة في بعض الدول خاصة العربية منها تتأثر كثيرا بثلاث عوامل أساسية نلخصها فيما يلي: (جرعتلي، 2011)

- **العوامل المناخية والبيئة:**

- استمرار موجات الجفاف وشح الموارد المائية للعديد من الدول خاصة الدول العربية
- اتساع نطاق ظاهرة التصحر واندثار الغطاء النباتي الطبيعي للعديد من الدول

- انتشار الأوبئة والأمراض المشتركة بين الحيوان والإنسان التي أصبحت تهدد سلامة الغذاء

- **نوعية الزراعة والإنتاج الزراعي:**

- اعتماد أغلب الدول خاصة العربية على الطرق البدائية في الإنتاج الزراعي
- تلوث التربة والمياه من جراء استخدام الأسمدة والمبيدات الكيميائية السامة والذي أدى إلى الضعف الكبير في إنتاجية التربة وفقدان خصوبتها كما ألحق الضرر الصحي بالإنسان وبكافة أشكال الحياة والبيئة
- عدم اعتماد أغلب الدول منها على الزاراعات العضوية والتي أخذت في النمو في باقي الدول وحققت مرابح طائلة من خلال تصدير منتجاتها الصحية لدول العالم وخاصة الدول العربية والتي تشتريها بأسعار خيالية

- **السياسات والتشريعات الزراعية:**

- تقلص حجم التبادل التجاري في المنتجات الزراعية بين بعض الدول
- اعتماد العديد من الدول على استيراد محاصيلها الغذائية من دول أجنبية

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الزراعية ومقوماتها

1. **مفهوم التنمية الزراعية**

إن تحديد مفهوم التنمية الزراعية يتوقف على عدة معايير ايكولوجية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية التي تجسد مفهوم التنمية المستدامة، ومن منظور أشمل في العملية التي يتم عبرها: (التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي، 2007)

- ضمان مقابلة المتطلبات الغذائية الأساسية للأجيال الحالية والمستقبلية مع إنتاج وتوفير منتجات زراعية أخرى

- توفير فرص عمل مستمر ودخل كاف بما يضمن بيئة عمل وحياة كريمة لكل المرتبطين بالإنتاج الزراعي
- حفظ وصيانة القدرات الانتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية والموارد المتجددة من غير الإخلال بالدورات الايكولوجية الأساسية، التوازن الطبيعي، تدمير الموروثات الاجتماعية والثقافية للمجتمعات الريفية والتلوث البيئي
- تقليل هشاشة القطاع الزراعي للعوامل الطبيعية، الاقتصادية السيئة والمخاطر الأخرى وذلك لتقليل الآثار السلبية ومن ثم دعم وتنمية الاعتماد على الذات

عرفت التنمية الزراعية على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغير البنيان وهيكل القطاع الزراعي مما يؤدي إلى استخدام أحسن الموارد الزراعية المتاحة، وتحقيق الارتفاع الزراعي في الإنتاجية وزيادة الإنتاج بهدف رفع الإنتاج الزراعي ومنه رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع . (غردي، 2012)

كما أكد الباحثون والمهتمون بقطاع التنمية أنه لا يمكن الفصل ما بين مفهوم التنمية الزراعية والمفهوم العام للتنمية الاقتصادية: (جبارة، 2014-2015)

- تعرف التنمية الاقتصادية بأنها تدخل إرادي من طرف الدولة لإجراء تغييرات جذرية في هيكل الاقتصاد، بغية دفع المتغيرات الاقتصادية نحو النمو بصورة أسرع وأنسب من النمو الطبيعي وعلاج ما يقترن بها من اختلال، وهي بذلك تؤدي إلى تحسين كفاءة الاقتصاد وزيادة الناتج. (الحميد، 1996)
- أما التنمية الزراعية فهي مجموعة السياسات والإجراءات المتبعة بغية تغيير هيكلة القطاع الزراعي من أجل ضمان أحسن استخدام ممكن للموارد الزراعية المتاحة، بما يضمن تحقيق الرفع في

الإنتاجية وزيادة الكمية المنتجة، الأمر الذي ينعكس على تحقيق التنمية الاقتصادية والرفع من المستوى المعيشي للأفراد . (البلاوي، 1967)

- وتعرف أيضا على أنها:

" **الزيادة الإنتاج الزراعي عن طريق التوسع الأفقي والتوسع الرأسي** "

- التوسع الأفقي: زيادة مساحة الأرض الزراعية
- التوسع الرأسي: زيادة إنتاج الفدان

2. مقومات التنمية الزراعية (أو مقومات تنمية القطاع الزراعي)

1.2 الموارد الطبيعية

يقصد بها الهبات التي منحها الله تعالى للإنسان في الطبيعة المتمثلة في الأراضي، المياه المعادن ... الخ، وجودها يمكن الإنسان من تلبية حاجاته ورغباته وهذه الموارد تعتبر نقطة بداية لعملية التنمية الزراعية، وتتمثل هذه الموارد الطبيعية في الأراضي الزراعية والموارد المائية.

- **الأراضي الزراعية:**

تعتبر الأراضي الزراعية أهم عامل يؤثر على إمكانيات التنمية الزراعية، وتشكل القاعدة الأساسية للإنتاج الزراعي، فتوفرها في أي دولة يعتبر ثروة استراتيجية لابد من العمل على حمايتها والمحافظة عليها وتنميتها بالوسائل المتاحة، كما أن لها دور كبير في النمو الإنتاجي وتوسعه من خلال زيادة المساحة الزراعية، أو زيادة المساحة المحصولية، أو زيادة إنتاجية وحدة المساحة.

- **الموارد المائية:**

تمثل المياه أهم عنصر للحياة كما أنها تعتبر من العناصر الأساسية التي تتحكم في الإنتاج الزراعي وتكثيف الزراعة، وإن تطور هذا القطاع وتنميته مرهون بحجم الموارد المائية المعبئة له، التي

تستغل في الري وتوسيع المساحة المسقية، كما أن الظروف المناخية لها دور في التحكم في حجم المساحة المسقية.

2.2 الموارد البشرية

يعتبر العنصر البشري المحرك الأساسي والمهم لأي قطاع إنتاجي بصفة عامة والقطاع الزراعي بصفة خاصة، فهو العنصر الذي بإمكانه تحقيق الشروط الملائمة لاستغلال الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتوفرة، وتحقق التنمية الزراعية على المستوى الذي يتكفل بتحقيق الاحتياجات الغذائية للسكان . (عزاوزي، 2005)

3.2 الموارد النباتية والحيوانية

يعتبر توفر الموارد النباتية والحيوانية من مقومات التنمية الزراعية، فتوفرها يحسن من مستوى معيشة السكان، وفي هذا الإطار عملت بعض الدول على تنمية الإنتاج النباتي والحيواني من خلال توفير شروط الإنتاج والدعم والتحفيزات الضرورية، وقيامها بتوفير البنية التحتية اللازمة لذلك، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني.

- **الإنتاج النباتي:**

الإنتاج النباتي أهم مصادر الإنتاج الزراعي لما له من أهمية في توفير الاحتياجات الغذائية للسكان والمدخلات الوسيطة للعيد من الصناعات التحويلية، وهو ما يسمى بمساهمة الناتج الزراعي كما يوفر النقد الأجنبي من خلال عائد الصادرات من السلع الغذائية أو من خلال توفير سلع محلية للحد من حجم الواردات الغذائية.

- **الإنتاج الحيواني:**

يعتبر الإنتاج الحيواني ثاني عنصر في التنمية الزراعية من حيث توفر العناصر الغذائية الضرورية للإنسان (لحوم، ألبان...) والحصول على عناصر أخرى يستخدمها هذا الأخير كالصوف

والجلود والوبر، كذلك هو عبارة عن استغلال الحيوانات الزراعية وذلك بهدف الحصول على إنتاجية يمكن الوصول إليها بأقل تكاليف.

توجد علاقة تكاملية بين هذين الشقين الإنتاج النباتي والإنتاج الحيواني تتلخص في:

اعتماد كلا الإنتاجين على الآخر فالحيوانات تتغذى على الإنتاج النباتي ومخلفاته ومخلفات صناعته وفي المقابل يتم تسميد الأراضي الزراعية بمخلفات الحيوانات والتي تعتبر المصدر الطبيعي للسماد العضوي وبالتالي فهما متكاملان ولا غنى لأحدهما عن الآخر.

المطلب الثالث: سياسات الدعم الزراعي في الجزائر

1. مفهوم الدعم الزراعي

عرف الدعم الزراعي على أنه مساهمة مالية تقدمها الدولة مباشرة، أو من خلال أحد أجهزتها على أراضيها يحقق منه منفعة لدى الجهات المستفيدة، وقد تأخذ هذه المساهمة شكل تحويل مباشر للأموال (كالقروض والمساعدات)، أو شكل تحويل محتمل للأموال كما في حالة تقديم ضمانات للقروض أو شكل تنازل عن إيراد من جانب الحكومة كما هو في حالة الإعفاءات الضريبية أو الجمركية، أو شكل تقديم خدمة أو سلع (دعم عيني)، يضاف إلى ذلك ضمانات الحكومة. (قات)

وعرفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية الدعم الزراعي بأنه القيمة المالية السنوية لكافة التحويلات الإجمالية من دافعي الضرائب والمستهلكين، والتي تنشأ من إجراءات السياسات الحكومية التي تدعم الزراعة، والتي تزيد دخول المزارعين وتخفض تكاليف إنتاجهم، وبغض النظر عن أهدافها أو تأثيراتها على الإنتاج ودخل المزرعة أو استهلاك المنتجات الزراعية. (محمد م.)

2. أهداف الدعم الزراعي

حرصت معظم الدول وخاصة النامية إلى تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي: (محمد غ.، 2011-2012)

- **تشجيع ريادة القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية:**

اعتمدت الدول النامية في العقود الأخيرة على القطاع الخاص في إحداث التنمية الزراعية خاصة بعد فشل النظام الاشتراكي وتحول معظم دول العالم إلى اقتصاد السوق، وذلك بدعم وتقديم كل ما من شأنه دفع عجلة هذا القطاع.

- **المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي:**

يعتبر الأمن الغذائي مشكل عويص تسعى كل الدول إلى تحقيقه، لذا يمكن استخدام الدعم الزراعي في تحقيق هذا الأخير سواء من جانب توفير الغذاء عن طريق زيادة الإنتاج المحلي وخدمة هذا الجانب تأخذ في عين الاعتبار مقدار ونوعية المقومات المتاحة، وبالتالي زيادة درجة الاكتفاء الذاتي.

- **نقل وتوطين التقنيات الحديثة:**

التقنيات الحديثة تلعب دورا كبيرا في تطوير الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، وذلك من خلال الميكنة المتطورة والتحسينات الوراثية في المجالين، وكذا استخدام المواد الكيماوية والبيولوجيا لمحاربة الآفات النباتية والحيوانية.

3. الأشكال الأساسية لسياسة الدعم الزراعي

نميز أربعة أشكال للدعم والتي تتبعها أغلب الدول النامية ومنا الجزائر: (العقيدي، 2008)

- **الدعم المخصص للغذاء والسلع الاستهلاكية الأخرى :**

يمثل هذا الدعم إنفاقا حقيقيا من ميزانية الدولة، كما يأخذ أكبر قيمة من قيم أشكال الدعم ويتضمن بيع السلع الاستهلاكية للمستهلك بأسعار تقل عن أسعارها العالمية، وكذلك بيع السلع المنتجة

محليا بأسعار تقل عن تكاليف إنتاجها، ويركز هذا النوع من الدعم على السلع والمواد الغذائية كالقمح والطحين وغيرها.

- **الدعم المخصص للمدخلات الزراعية والسلع الوسيطة الأخرى:**

تتحمل الدولة في هذا النوع جزءا من تكلفة المدخلات الزراعية مثل الأسمدة الكيماوية والمبيدات والأعلاف والأدوية البيطرية ...الخ، كما تتحمل الدولة مبالغ الدعم الخاص بالسلع الوسيطة.

- **الدعم الخاص بأسعار الصرف والضرائب:**

هذا الشكل من الدعم لا يظهر بصفة مباشرة في ميزانية الدولة حيث تتحمل فيه نسبة معينة من العملات الأجنبية لتمويل عملية الاستيراد، أما بالنسبة للدعم الخاص بالإعفاءات الضريبية يتمثل في إعفاء بعض المشاريع الجديدة من الضرائب لمدة معينة يتم تحديدها حسب قوانين كل دولة.

- **الدعم الخاص بضبط الأسعار والسيطرة عليها:**

لا يظهر هذا الشكل في ميزانية الدولة ويتمثل في بيع السلع بأسعار منخفضة، وقد تكون هذه السلع استهلاكية أو وسيطة تنتجها شركات القطاع العام وتجبرعلى بيعها بأسعار أقل بكثير من الأسعار المماثلة لها من السلع المستوردة. (محمد ح.، 2018)

4. سياسة الدعم الزراعي في الجزائر

لقد كان لمختلف السياسات الزراعية المعتمدة منذ الاستقلال إلى غاية اليوم هدف مشترك وهو تحسين مستوى الأمن الغذائي من خلال تطوير الإنتاج الفلاحي والزراعي والمساهمة في ترقية وتطوير الظروف المعيشة في الوسط الريفي، تم تبني هذه السياسات في ظروف أخذت بعين الاعتبار البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص القدرات المالية والبشرية المتاحة وتنقسم هذه المراحل إلى:

➢ **مرحلة التسيير الذاتي والثروة الزراعية (1962- 1979):**

كانت بدايته من برنامج طرابلس الذي حدد معالم الإصلاح الزراعي المطبق ابتداء من سنة 1964 وكانت فكرته توزيع الأراضي على الأفراد مع حمل المستفيدين على تشكيل تعاونيات فيما بينهم ثم جاء مشروع الثروة الزراعية عام 1966 الذي كان من بين مبادئه تحديد الملكية العقارية والاستغلال الجماعي للأراضي من أجل تطبيق قواعد التسيير الذاتي وإعداد قانون الثروة الزراعية من قبل وزارة الإصلاح الزراعي سنة 1970 وتم إعلانه في 08 نوفمبر 1971 تحت شعار " **الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها ويستثمرها** "، وسبب فشل الثروة الزراعية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين بسبب تجديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الزراعية إلى تفشي الإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسائر متعددة وعجز دائم للوحدات الإنتاجية ثم تلاه الميثاق الوطني 1976 الذي جاء كإصلاح و تأكيد على أهمية الثروة الزراعية في تطبيق المساواة والسعي وراء تنمية القطاع الزراعي، ومن أهم مبادئه منع بيع الأراضي ووسائل الإنتاج الزراعي ونزع ملكية ما يتجاوز الحد الأعلى المقرر وتوزيعه على صغار الفلاحين، والعمل على إنشاء جمعيات تعاونية. (العيرج، 2008)

➢ **الإصلاح الأولي للقطاع الزراعي (1980 - 1999):**

في ظل استمرار ركود الإنتاج الزراعي وصعوبة تسيير المستثمرات تم إحداث عدد من الإصلاحات، بداية إعادة هيكلة الأراضي والمزارع الفلاحية التي تحولت إلى مستثمرات، بينما تم إدخال حق الانتفاع الدائم للأراضي مع إرجاع جزء من الأراضي المؤممة في إطار الثورة الزراعي إلى مالكيها كما تم تكوين مزارع اشتراكية (DAS) ودراسة سبل تمويلها من خلال إنشاء بنك مختص في تمويل

القطاع الفلاحي (BADR)، حيث تم اعادة هيكلة بدمج المزارع وتعاونيات الثروة الزراعية في نظام انتاجي موحد يشمل 5000 مزرعة. (زبيري، 1996)

شهدت هذه الفترة تذبذبات كبيرة حيث عاش فيها القطاع الزراعي العديد من الأزمات أهمها انخفاض التمويل والدعم بسبب سياسات تقشفية انتهجتها الحكومة لمجابهة أزمة انخفاض ايرادات المحروقات، هذا من جانب ومن الجانب الآخر مشاكل سياسة الانتقال من النظام الاشتراكي إلى نظام اقتصاد السوق، لكن هذا لا ينفي أن خلال هذه الفترة تم تسجيل نتائج جيدة حيث بلغت القيمة المضافة للإنتاج الفلاحي من الناتج الاجمالي المحلي نسبة 13.04% سنة 1989 وتعتبر أعلى قيمة سجلت منذ الاستقلال، كما بلغت مساحة الأراضي الصالحة للزراعة سنة 1990 حوالي 7.67 مليون هكتار أي 3.22% من مجموع المساحة، لكن انخفض نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب ارتفاع عدد السكان. (www.banquemondiale.org/fr/country/algeria, 2013)

- **الإصلاح الثاني (2000- 2008):**

بعد العودة التدريجية إلى الاستقرار الأمني والسياسي والمالي التى شهدتها الجزائر، تم اطلاق برنامج الانعاش من خلال المخطط الوطني للتنمية الريفية (2000-2004)، ومن أولى اهتمامات هذه السياسة توجيه الدعم نحو الاستثمار في القطاع الفلاحي والزراعي، حيث تم توسيع هذا المخطط سنة 2002 لدمج دعم العالم الريفي وبهذا أصبح يطلق عليه البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تحقيق الأمن الغذائي
- استغلال جل الموارد المتاحة مع المحافظة على حماية البيئة
- تحسين الأوضاع الاجتماعية داخل الأوساط الريفية
- تكثيف الإنتاج وتوسيع الأراضي المزروعة

وكانت من نتائج هذا الإصلاح ارتفاع نسبة نمو القطاع الزراعي مقارنة بباقي القطاعات، إضافة إلى استقرار نسبي لمستوى الواردات الفلاحية حيث بلغ سنة 2009 نسبة 1.6% من مجموع الواردات وكذا بلوغ المساحات المزروعة نسبة 3.13% من مجموع المساحة مقارنة بسنة 1962 حيث كانت تبلغ 2.6% . (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، ماي 2012)

- **التنمية الزراعية بعد 2009 :**

هدفها السياسي هو التأكيد على الهدف الأساسي الذي سعت له الجزائر منذ الاستقلال وهو تعزيز استدامة الأمن الغذائي الوطني مع تأكيد ضرورة تحويل الزراعة إلى قاطرة النمو الاقتصادي، وتقوم هذه السياسة على ركيزتين أساسيتين اللتان تعتبران آليتان لتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي وهما: (Ministère de l'agriculture et de développement rurale, mai 2012)

- **التجديد الزراعي:** يرتكز على تطوير الاقتصاد وعلى مدى مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، فهو يشجع على تكثيف ودعم عصرنه الإنتاج لتحقيق قيمة مضافة من الإنتاج إلى الاستهلاك، ويهدف إلى تحقيق التكامل بين الجهات الفاعلة للحصول على تنمية مستدامة وكذا ضمان حماية مداخل الفلاحين والمزارعين.
- **التجديد الريفي:** هو منهج جديد لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي، وهو موجه لجميع الأسر الريفية وعلى وجه الخصوص التي تعيش في المناطق الصعبة كالجبال يعتبر أوسع مجال من التجديد الزراعي حيث يمتد نطاقه إلى القطاعات الأخرى من الأنشطة الريفية، كما أنه يهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة للأقاليم الريفية من خلال مشاركة منظمات المزارعين والجمعيات المهنية والخدمات الفنية ...الخ.

➢ **برنامج الإنعاش الاقتصادي (2010- 2014):**

يعرف كذلك ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، وضع له مبلغ مالى يقدر ب 21214 مليار دينار وقد قسم إلى ثلاثة برامج كما يوضحه الشكل التالي: (بوفليح، 2012)

الشكل رقم 01: برنامج دعم النمو الاقتصادي 2010- 2014

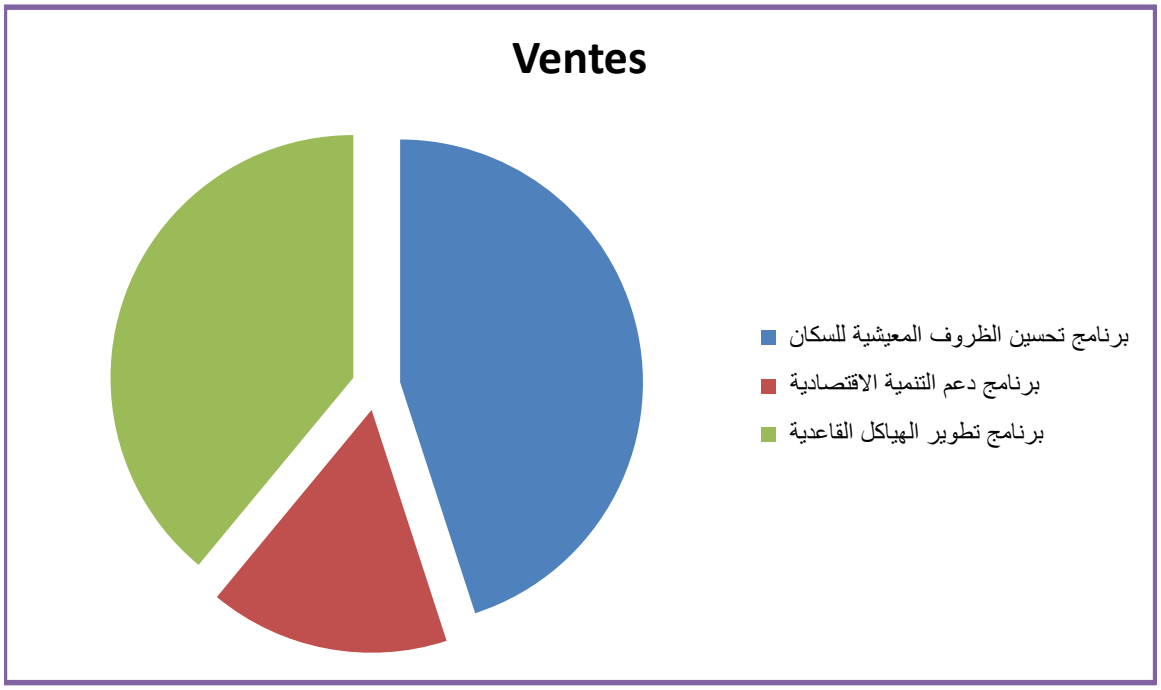

المصدر: من معطيات برنامج الدعم الاقتصادي 2010-1014

حيث أن نسبة برنامج تحسين الظروف المعيشية للسكان تبلغ 45% و نسبة برنامج دعم التنمية الاقتصادية 16%، أما بالنسبة لبرنامج تطوير الهياكل القاعدية فتبلغ 39%.

كما أن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي وضع له مبلغ مالي قدر ب 3500 مليار دينار لدعم الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار وكذا القطاع العمومي ب 2000 مليار دينار، وما تبقى صرف لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل. وبالرغم من أن هذا الدعم المقسم على

القطاع الزراعي والريفي إلا أنه لم يحقق النتائج المرجوة لأنه ببساطة القطاع الزراعي في الجزائر مرتبط بالمناخ والذي انعكس سلبا على تطوره خاصة في هذه الفترة.

- **قوانين دعم القطاع الفلاحي في الجزائر (2015 إلى يومنا هذا):**

قامت الجزائر بعدة قوانين من أجل تحقيق نموذج تنموي جديد وواعد يتمثل هدفه الأساسي في جعل القطاع الزراعي القلب النابض للسياسة الاقتصادية ومسار يصنع مستقبل الأجيال المقبلة كونه البديل الأمثل للمحروقات، ومنهج لخلق ثروات ما بعد البترول ومضاعفة وتكثيف فرص العمل وروح المبادرة والابتكار. (العقار الفلاحي، 2018)

كذلك اعتمدت الجزائر على عدة برامج تنموية طموحة من أجل رفع أداء القطاع الزراعي وجعله يساهم في الناتج الوطني المحلي وكذلك تحقيق الأمن الغذائي والاستقلال من التبعية الغذائية، وقد تمثلت هذه البرامج في برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015- 2019) وتجدر الإشارة إلى أن هذا البرنامج توزع في شكل برامج أساسية أهمها المخطط البلدي للتنمية (PCD) والذي يمثل أداة فعلية للتنمية المحلية وعقد تنموي تتشارك فيه الدولة والبلدية، وهو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية وهو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية تتلخص مهمته في توفير الحاجات الضرورية للفلاحين، ودعم القاعدة الاقتصادية. (مراد شريف، 14و15 أفريل 2008)

كما اتفقت كل وزارتي الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والناشئة على برنامج عمل لدعم مشاريع لفائدة الشباب والمرأة الريفية سنة 2020، كما وقعت المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف على اتفاقية تعاون مع الاتحاد الوطني للمزارعين من اجل مرافقة الشاب الحامل للمشاريع في القطاع الفلاحي من أصحاب المؤسسات الناشئة الراغبين في إطلاق استثماراتهم عبر كافة الوطن تحت شعار" **الشباب محرك التنمية الفلاحية** "، وتنص هذه الاتفاقية أو البرنامج على تقديم الدعم الفني والعلمي ل 150 مؤسسة

ناشئة وتأطيرها مع ابراز دور الشباب في بناء الاقتصاد الوطني ودعم القدرات الإنتاجية في القطاع الزراعي. (اتفاقية دعم مشاريع لفائدة الشباب والمرأة الريفية، 2020)

المبحث الثاني: أهمية التأمين الفلاحي في القطاع الزراع

يعتبر التأمين الفلاحي من أهم التأمينات وذلك من خلال مساهمته الكبيرة في تطور القطاع الزراعي الذي يعد من الدعائم الاقتصادية في أي بلد، حيث أنه يغطي مختلف المخاطر التي تسبب خسائر مادية ومالية للمزارعين.

المطلب الأول: الأخطار التي تواجه القطاع الزراعي

1. تعريف الخطر

يتخد الانسان قراراته في ظل العديد من المتغيرات، سواء كانت هذه القرارات تتعلق بحياته الخاصة أو العامة أو فيما يتعلق بأعماله أو علاقاته، ويترتب على هذا القرار المتخذ أنه يكون غير متأكد من النتيجة النهائية له مما يخلق لديه حالة معنوية معينة توصف بالخطر. (موسى شقيري نوري، 2009)

كما أنه لا يوجد تعريف ثابت أو مفهوم محدد لمصطلح الخطر، ولكن من الممكن تعريفه على أنه حدث مفاجئ غير متوقع مسبقا، ويكون خارج عن سيطرة الأفراد خصوصا ذلك الذي يتصل بحدث ثابت أو مؤقت، بعكس بعض المخاطر الأخرى والتي من الممكن التخطيط لها، أو تدارك وقوعها كالخطر الاقتصادي، ومن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الخطر:

- أسباب طبيعية خارجة عن سيطرة الانسان كالزلازل والبراكين
- أسباب بشرية مثل الجرائم والعنف

ويمكن تعريف الخطر على أنه حادث مستقبلي محتمل الوقوع لا دخل لإدارة أحد الأطراف في حدوثه وأن يكون محله مشروعا. (جديدي، 2007)

2. المخاطر الزراعية

القطاع الزراعي هو نظام حياة متكامل ونظام معيشة وإنتاج وتوزيع كما أن وظائفه لا تقتصر في الاقتصاد الوطني فقط على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، بل يتخطاه إلى الوظائف الاجتماعية والبيئية، لهذا فهو أكثر عرضة للمخاطر مقارنة بالقطاعات الأخرى مثل الصحة والسيارات أكثر من 20 مرة وتشمل المخاطر مستويات عدة في سلسلة المنتج من الإنتاج إلى الاستهلاك مرورا بالتصنيع والتسويق، وهناك العديد من المخاطر التي تحيط بالنشاط والمنتوج الزراعي من كل جوانبه. (إرشادات في المخاطر الزراعية)

يمكن تعريف المخاطر الزراعية على أنها احتمال وقوع خسارة زراعية في الثروة الزراعية والمحاصيل النباتية أو طرق العمل الزراعي والممتلكات والخدمات، والتي يمكن أن تصيب تجمع زراعي ما بسبب الكوارث في فترة زمنية مستقبلية. (إرشادات في المخاطر الزراعية)

وعلى العموم يمكن تعريفه على أنه: " **الخسائر المادية والمحتملة في الثروة أو الدخل الزراعي نتيجة لوقوع حادث معين** ". (عقل سعيد جمعة، 2008)

3. أنواع المخاطر الزراعية

تنقسم الأخطار الزراعية إلى عدة أقسام وتختلف حسب كل قسم ونوع ومجال دراسته، وعلى العموم يمكن تقسيم هذه كما يلي:(Djebarra, 2009)

1.3 الأخطار الطبيعية

هي تلك الأخطار المتعلقة بالعوامل الطبيعية الخارجة عن سيطرة الانسان وتحكمه ولكن يمكنه التخفيض من آثارها، وهي أخطار مرتبطة في العادة بالإنتاج الزراعي سواء كان نباتي أو حيواني، وتنقسم هذه الأخطار إلى صنفين:

- **العوامل المناخية:**

ترتبط الأخطار المناخية بنوع الأقاليم الزراعية والفصول المناخية والفترات الإنتاجية، أي أن الآثار التي تسببها هذه المخاطر تختلف ويمكن حصرها فيما يلي:

- الجفاف وهو أضخم هذه المخاطر قد يسبب خسائر قد تصل من 30% إلى 50% من الإنتاج
- الفيضانات سبب رئيسي في فقدان دخل المستثمر الزراعي، اضافة إلى أنها تكلفه كثيرا للنهوض بمستثمراته الزراعية (كتكاليف إعادة الزرع، إعادة التسميد...الخ)

توجد أيضا مخاطر أخرى يمكن تصنيفها من أكثر المخاطر حدوثا وهي تتمثل في البرد، الصقيع والجليد، الثلوج، الرياح والعواصف، الحرارة والسيول الجارفة كلها عوامل مناخية تسبب خسائر على القطاع الزراعي فمثلا الجليد يؤثر بشكل خاص على زراعة الكروم والأشجار المثمرة، زراعة البقول والزراعات المحمية تحت البيوت البلاستيكية، أما البرد فإنه يسبب أضرار تمس الزراعات الواسعة كالحبوب والزراعات الصناعية كالتبغ.

- **الأمراض الزراعية:**

تكمن في مختلف الأوبئة والأمراض التي تهدد صحة النباتات، وتكون هذه الأمراض إما عادية أو أمراض معدية، أو أمراض تصرح بها الدولة بنص قانوني على أنها مرض زراعي استثنائي.

الانتاج الزراعي معرض إلى عدة أمراض مختلفة تكون في شكل العفونة الفطرية أو فطر العنب وهي في الغالب تمس البطاطا، إضافة إلى أمراض أخرى تختلف حسب نوع الإنتاج الزراعي (حشرية فطرية، فيروسية...).

2.3 الأخطار الاقتصادية

إضافة إلى المخاطر الطبيعية السابقة قد يجد المستثمر الفلاحي نفسه مخاطر اقتصادية تتعلق بتذبذب أسعار الإنتاج الزراعي أو أسعار عوامل الإنتاج وهي تعرف بمخاطر السوق فالتذبذب في الأسعار قد يؤثر على القدر الشرائية للمستثمر (شراء المستلزمات الإنتاجية) وهو ما يؤثر على طبيعة ونوعية وكذا حجم إنتاج هذا الأخير.

من المخاطر الاقتصادية الأخرى التي يواجهها المزارعين التغيرات التكنولوجية الحاصلة في التقنيات الزراعية، حيث أن التقدم والتجدد السريع في التقنيات المستخدمة في العمليات الزراعية واستخدام وسائل تتطور بشكل سريع ومستمر في عملية الإنتاج يؤدي إلى تقادم الوسائل المتوفرة بسرعة كبيرة وهذا ما يعرف بمخاطر القادم في آليات ومعدات الانتاج الزراعي.

المطلب الثاني: التأمين على الإنتاج الزراعي

1. التأمين على المحاصيل الزراعية

إن الاضرار التي تلحق بالمحاصيل الزراعية نتيجة للكوارث الطبيعية تؤدي بالمزارعين والمستثمرين إلى اللجوء للدولة لطلب العون المادي لإغاثتهم وتخفيف من حدة هذه الكوارث وتحمل جزء أو كل التكاليف الناتجة عنها، مما يؤدي إلى انتشار الأبحاث على ضرورة وجود مؤسسات تأمينية وصناديق تأمين والتي تكون ضمان للمزارعين المنتجين لتعويض خسارتهم وتضمن مستقبلهم الاقتصادي

والاجتماعي، فالتأمين على المحاصيل الزراعية عقد يبرمه صاحب الأرض المزروعة أو مستأجرها للتأمين على منتوجاته قبل نضوجها أو أثناء النضوج من الآفات والكوارث التي تهددها . (السنهوري، 2000)

وفي الغالب قد تصيب المحاصيل الزراعية أضرار ناجمة بشكل رئيسي عن العوامل الطبيعة التي ليس بمقدور الانسان السيطرة عليها أو تفاديها، وعلى هذا الأساس يصبح التأمين الزراعي ضروري في حياة المزارعين وانتاجهم، وبالتالي فللقطاع الزراعي الحق في التأمين من الكوارث الطبيعية، وفي هذا الاطار يمكن للعقد ضمان: أخطار البرد، العواصف، الجليد، الثلج و الفياضانات وفقا للشروط المنصوص عليها في العقد. (خليل، 2012 - 2013)

2. التأمين على البيوت البلاستيكية

التقلبات الجوية والمناخية تحدث أضرارا كبيرة على الزراعات المحمية والبيوت البلاستيكية فمثلا في سنة 1996م سببت الرياح خسائر جد كبيرة فاقت 350 مليون دينار جزائري، فهذه الخسائر لا يستطيع المزارع تحملها لهذا الحل المناسب له هو التأمين، حيث أنشأت مؤسسات التأمين والتعاون الفلاحي عقد متعدد الأخطار يسمح للمزارع بالتعويض عن الخسائر الناتجة عن البيت أو المزروع فيه.

يضمن هذا التأمين الخسائر المباشرة على البيوت البلاستيكية من هياكل ومعدات المكونة لها وكذا التجهيزات المرنة والبلاستيكية والزراعية داخل البيوت البلاستيكية والتي تسببها العوامل التالية: العواصف، الفيضانات، الصقيع، الثلج، البرد، الحريق والإنفجارات. (خليل، 2012 - 2013)

3. عقود تأمين المنتوجات الزراعية الأخرى

تختلف هذه الأخيرة باختلاف الأخطار التي تتعرض لها ونوع المنتوجات النباتية، وبالتالي فإن تأمين هذه المنتوجات عبارة عن عقد مركب أو شامل أو متعدد الأخطار، وهم هذه العقود مايلي:

- **عقد متعدد أخطار البطاطا:**

وهي من أكثر المحاصيل التي تتولى اهتماما من قبل الفلاح والمستهلك والدولة تدعو الفلاح إلى التأمين على هذا المنتج، لتفادي الخسائر التي قد تصيب هذا الأخير خاصة بالنسبة لبعض المناطق وفي مواسم محددة من السنة، وعليه فإن هذا العقد يضمن الخسائر المتعلقة بالبطاطا.

- **عقد متعدد الأخطار الحبوب:**

يضمن كل الخسائر في الكمية لجميع الأصناف النباتية خاصة الناتجة عن تساقط البرد لأنه يعتبر الأساسي بالنسبة للمزارع في هذا النوع من المحاصيل، وتشمل الحبوب كل من الشعير،القمح اللين والصلب، الشوفان، البقول الجافة، الأعلاف والتبن ...الخ

- **متعدد أخطار الأشجار المثمرة:**

يضمن هذا العقد الثمار لأن في تأمين الأشجار الضمان يبدأ مع بداية ونشأة البراعم، ولا يتم تعويض الخسائر في النوعية بعد الحصاد.

- **عقد متعدد الأخطار النخيل:**

يضمن هذا النوع من العقود كل من أخطار واحات النخيل والخسائر المتعلقة بالنخيل المنتجة للتمور والتي لم تنتج بعد، وكذا طعن الغير من نتائج المسؤولية المدنية للفلاح لجميع الخسائر المادية الناتجة عن حرائق أو الإنفجارات والتي قد تمتد إلى الأمتعة المؤمنة.

خلاصة الفصل:

علاقة التأمين الفلاحي بالقطاع الزراعي جد قوية حيث يعد التأمين الفلاحي وسيلة مهمة وحيوية فهو يعتبر كأداة تساهم في تدنية كل أو جزء من الخسائر التي يتعرض لها الفلاح أو المزارع، مما يساعدهم على الانتاج ويشجعهم على إعادة استثماراتهم من جديد وبالتالي فهو يساهم في تنمية وتطوير القطاع الزراعي، وتحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي بالإضافة للدور الفعال الذي يلعبه في معاضدة مجهودات القطاع الزراعي لما يوفره من تعويضات مالية.

الفصل

الثالث

تمهيد للفصل:

عرفت العقود القليلة الماضية تطورات كبيرة في أساليب قياس الكمية في مختلف العلوم الاجتماعية وخاصة في مختلف فروع وألوان مجالات الاقتصاد، وهي من الأدوات الفعالة واللازمة الي تحدد وتبرز العلاقات بين التغيرات المختلفة للاقتصاد، على المستويين الكلي والجزئي حيث تمكن هذه الأدوات من دراسة العلاقات التبادلية والتشابكية بين المتغيرات الاقتصادية على مستوى عالي من الدقة والكفاءة وبشكل موضوعي بعيدا عن التحيز.

ولبلوغ الأهداف الرئيسية المسطرة لهذه الدراسة والمتمثلة بشكل محوري في التأمينات الفلاحية ودورها في نمو القطاع الزراعي وذلك خلال الفترة (2006–2020) حيث اشتملت الدراسة على عينة من النشاطات الزراعية (الأشجار المثمرة، الكرم، القمح والشعير) الأكثر انتشارا في بلدية القليعة بولاية تيبازة حيث تم التركيز في اختيار العينة على ادراج أكثر النشاطات الفلاحية انتشار في المنطقة سالفة الذكر والتي تتوفر بياناتها خلال كل فترة الدراسة، وبالنظر لطبيعة البيانات والتي تشكل مزيجا من بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية، فقد عمدنا الى محاولة قياس أثر التأمين الفلاحي على الطاقة الإنتاجية، وذلك بالاعتماد على نماذج بانل (PANEL Data Model) الساكنة الأكثر كفاءة نظرا للميزات التي تقدمها مقارنة مع النماذج التي تختص ببيانات السلاسل الزمنية أو المقطعية بشكل منفرد.

حيث قسمنا الفصل الثالث إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006– 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – القليعة–

المبحث الأول: تقديم الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

يعد التعاون مبدأ الحياة الاجتماعية المعتمدة على الأشخاص وتضامنهم، وعلى الرغم من قدم هذا المفهوم فإنه لا يزال ناجعا في وقتنا الحالي ومبشرا بمستقبل واعد حيث يضع الإنسان في قلب المشاريع.

المطلب الأول: عموميات حول الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

1. التعريف بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

يقع مقره بحي 80 سكن طريق الجزائر بمدينة القليعة ولاية تيبازة يضم شبكة تجارية تتكون من 10 مكاتب محلية موزعة عبر تراب الولاية وخارجها في كل من : فوكة، بوسماعيل، الحطاطبة زرالدة والدويرة، الشراقة، سطاوالي، عين تقورايت ومكتبين (02) في القليعة، ويبلغ عدد عماله 57 عامل ذوي كفاءات عالية في مجال التأمين و 27 إطار كل إطار يحتوي عاملين، وآخرين مختصيين في مجال القطاع الفلاحي.

يطمح هذا الصندوق إلى تحقيق أهداف مسطرة نذكر منها:

- تخفيف الخسائر التي يتكبدها الفلاح في المواسم الرديئة وهذا ما يساعد على استقرار دخل الفلاح مما ينعكس ايجابيا على قطاع الزراعة وعلى الاقتصاد الوطني
- اعطاء ثقة أكبر للفلاحين من أجل تبني أساليب حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين في هذا القطاع
- إعداد برامج الوقاية والدعم وتسيير الأخطار
- تنشيط النظام التعاوني الفلاحي
- وضع فضاء مخصص للقاءات وتبادل الخبرات

- إدراج التقنيات العصرية الخاصة بالإنتاج
- ممارسة عمليات التأمين وإعادة التأمين للممتلكات والأشخاص

2. المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

الجدول رقم 02: المنتجات التأمينية المسوقة من قبل الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

التأمينات النباتية	التأمينات الحيوانية	تأمين السيارات	تأمين النقل
تأمين حريق المحاصيل	متعدد الأخطار أبقار	السيارات الخاصة "للفرد"	تأمين النقل والأخطار المتعددة والمختلفة
التأمين ضد البرد	متعدد الأخطار "أغنام"	العتاد الفلاحي	البضائع المنقولة عن طريق البر العمومي
تأمين متعدد الأخطار للبيوت البلاستيكية	متعدد الأخطار "دواجن"	وثيقة التأمين الحدودية للسيارات	البضائع المنقولة عن طريق البر الخاص
تأمين متعدد المخاطر بطاطا	متعدد الأخطار "الديك الرومي"	سحب السيارات	البضائع المنقولة عن طريق البحر
تأمين متعدد الاخطار الطماطم الاصطناعية	متعدد الأخطار "النحل"	البطاقات البرتقالية	التأمين البحري لهيكل سفينة الصيد البحري
تأمين متعدد الأخطار الأشجار المثمرة	متعدد الأخطار "الخيول"	مساعدة السيارات	المسؤولية المدنية للناقل الأرضي
تأمين مشاتل الأشجار والكروم في الحقول	متعدد الاخطار "الماعز"		تأمين قوارب النزهة والاستجمام

تأمين شبكة الري المستثمرة	متعدد الأخطار "الأرانب"		
تأمين متعدد الاخطار الفلاحية	هلاك الأحياء المائية في الربيات		
تأمين متعدد الأخطار كروم			
تأمين متعدد الاخطار أشجار الزيتون			
تأمين متعدد الاخطار أشجار الحمضيات			
تأمين اعادة تشجير الغابات			
تامين المشاتل الغابية			
التأمين الشامل للحبوب			
تأمين ضياع الحبوب المسقية			
تأمين المستثمرات الفلاحية "تأمين الثقة"			
تأمين متعدد المخاطر البصل والثوم			
التأمين ضد البرد، الحرائق والفيضانات			

المصدر: من اعداد الطالبتين، من خلال وثائق مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين والوسائل العامة

3. مهام الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

- دعم التأمين الفلاحي الذي يعد من أهم القطاعات التي تحظى بدعم الدولة
- يقوم بالتأمين الاجتماعي والتأمين على الأملاك
- ممارسة عمليات التأمين وإعادة التامين الممتلكات والأشخاص خاصة القطاعات الاقتصادية
- العمليات المرتبطة بالبنك والقرض والعمليات الملحقة بنشاطاته وذلك في إطار الشروط المحددة في التشريع والتنظيم المطبقين على المؤسسات المالية
- المساهمة في تنفيذ ترقية قطاعات الفلاحة والغابات والصيد البحري وتربية المائيات والصناعات الغذائية والنشاطات الملحقة وتطويرها
- يقدم خدمات مميزة للفلاح

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق من تسعة (09) عناصر وهي على النحو التالي:

الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي للصندوق الجهوي بالقليعة

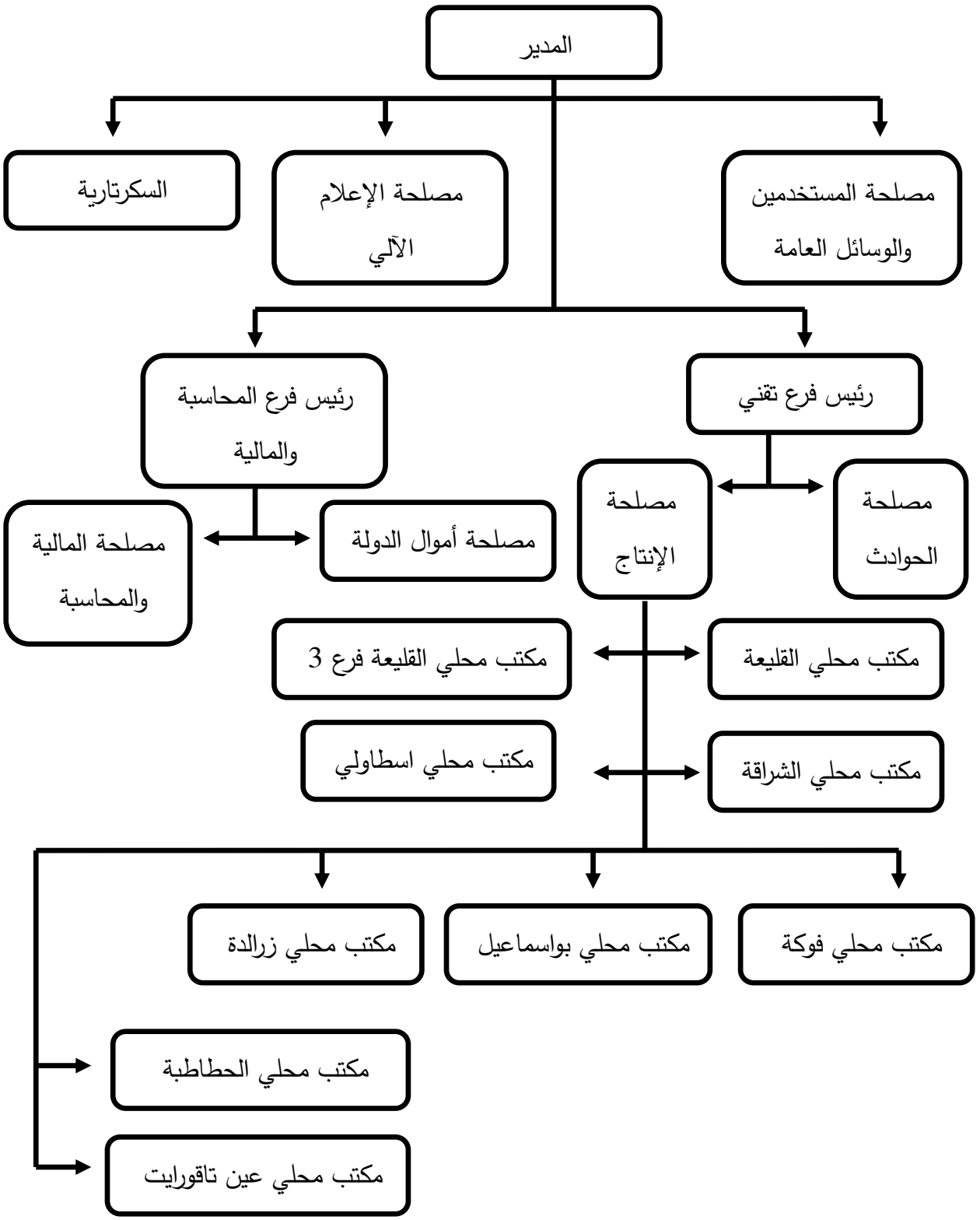

المصدر: من اعداد الطالبتين، من خلال وثائق مقدمة من طرف مصلحة المستخدمين والوسائل العامة

1. مجلس الإدارة:

يتكون من 5 أعضاء منهم الرئيس و3 أعضاء منتخبين من العملاء المشاركين في الصندوق مهمته اليقظة على السير الحسن للصندوق والتوفيق بين العملاء والخدمة التقنية والإدارية للصندوق.

2. المدير:

تعينه الإدارة العامة للصندوق الوطني، وهو الشخص المسؤول عن تسيير الصندوق ويمثل السلطة وصاحب القرار الأول، يشرف ويسير ويتحكم في مختلف مصالح المؤسسة سواء من الناحية التقنية أو الإدارية.

3. الأمانة (السكرتارية):

وهي بمثابة الخزينة حيث تحفظ كل الوثائق والمستندات السرية التي تصدر من الإدارة من قرارات فردية أو أوامر شتى في مجالات تخص الإدارة والتي يجب على الأمانة عدم افشائها لأي كان إلا بإذن المدير، ويتلخص دورها في تنفيذ المهام قبل أن تقدم للمصالح الخاصة فهو يقوم بفحصها ودراستها وله الحق الحق بحفظ بعضها إذا كانت تخص الإدارة وإرسال الباقي للمسؤولين.

4. المصلحة التقنية:

وتظم المصالح التالية:

- ✓ **مصلحة الإنتاج:** في هذه المصلحة يجري الاتصال بين المؤمن وطالب التأمين حيث يتم النقاش على محتوى العقد من ضمانات وتسعيرة بهدف حماية ممتلكات المؤمن له والالتزامات المترتبة على كل طرف (المؤمن والمؤمن له)، ويقوم طالب التأمين بإعطاء المؤمن البيانات الضرورية عن نوعية الممتلكات المؤمن عليها (كالتأمين على السيارات، العتاد الفلاحي، تأمين الأراضي الفلاحي

والمواشي) ...، وحسب طبيعة التأمين (التأمين على الحريق والسرقة) ...، والاتفاق على المدة وكيفية يكون الدفع (مبلغ القسط) عن طريق الشيك أو نقدا.

- ✓ **مصلحة الحوادث:** تختص هذه المصلحة باستقبال الحوادث بمختلف أنواعها سواء كانت مالية أو جسمانية، ويتم فيها تكوين ملف الحادث عن طريق ملا استمارات ظروف الحادث في مدة لا تتجاوز 7 أيام حيث يقوم فيها المؤمن له بتفصيل الحادث ومجرياته بدقة من تاريخ وقوعه، ساعة الحادث أسبابه ومكانه ويمتد نطاق هذه المصلحة إلى تكثيف العمل مع الخبراء لإتمام إجراءات الخبير والتقييم المالي للأضرار وتعويض المؤمن له.
- ✓ **مصلحة المنازعات:** يجب على المصلحة أولا ان تحقق من الضمانات المذكورة في وثيقة التامين وثمن الخسائر الناتجة، وقبل إجراء أي تسديد يجب على المستخدمين مراقبة محضر الخبير وبعد التأكد من صحة المحضر تنشأ مخالصة التعويض لحساب المستفيد وعرضها على المؤمن له لإمضائها، وبعدها تحرر ورقة الصرف التي يحولها لمصلحة التمويل أو المحاسبة لتدوين الشيك هناك ثم يمنح للمستفيد مقابل تبرئة المخالصة.

5. مصلحة الصناديق الوطنية:

فالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة بواسطة اتفاقية من طرف وزارة الفلاحة بالتسيير المالي للصناديق العمومية لتدعيم الفلاح، أهم هذه الصناديق هي:

- الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية
- صندوق ضمان الكوارث الفلاحية
- صندوق الحماية الصحية النباتية

ويتم في هذه المصلحة ما يلي:

- تسيير ومتابعة أموال الدولة المخصصة لتدعيم المخططات التنموية
- متابعة المدخلات (حساب الأموال التي تخصصها الدولة لدعم الفلاحين) والمخرجات (هي حساب ومتابعة مصاريف الفلاحين بالتعاون مع المديرية الفلاحية للولاية)

6. مصلحة المحاسبة:

تعتبر هذه المصلحة مركز التقاء لكل مصالح الصندوق فهي تسجل كل المدخلات ومخرجات الصندوق كما تحدد الوضعية المالية في الصندوق نهاية كل سنة.

تتمثل المدخلات والمخرجات في:

المدخلات: تتمثل في تأمين واشتراكات المؤمن لهم

المخرجات: تتمثل في التعويضات من جراء الأضرار التي تلحق المؤمنين لهم وجميع تكاليف الاستغلال

7. مصلحة إدارة الموارد البشرية:

- تكوين وتسيير ملفات المستخدمين والسهر على حمايتها وإعداد الأجور
- التعامل مع الصادرات والواردات والإحصائيات الدورية، كما تقوم بوضع استراتيجيات لحماية النظام العام

8. مصلحة الوسائل العامة:

- تحرير وصل طلب في كل حالة شراء متبوع بوصل استلام
- سجل خاص بتنفيذ مصاريف النقل للسيارات
- تقييم المخزونات، أمن المؤسسة، أمن العمال، نظافة المؤسسة

9. خلية الإعلام الآلي:

- صيانة أجهزة الاعلام الآلي
- اقتراح تعديلات فيما يخص تسيير الإعلام الآلي
- القيام بمراقبة وصيانة النظام المعلوماتي

ودراستنا تنصب في المصلحتين (مصلحة الإنتاج و مصلحة المالية والمحاسبة).

المبحث الثاني: دراسة تحليلية قياسية للفترة 2006– 2020 للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –القليعة–

المطلب الأول: أدوات الدراسة

1. ماهية بيانات السلاسل الزمنية المقطعية واختبار التجانس

1.1 مفهوم بيانات بانل

إن مختلف أنواع البيانات بشكل عام يمكن استخدامه في التحليل التطبيقي (التجريبي) والمتمثلة في السلاسل الزمنية، البيانات المقطعية و بيانات بانل، مجموعة البيانات التي تحتوي على ظاهرة مشاهدة خلال فترات زمنية محددة تسمى سلاسل زمنية (مثال: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترات زمنية ربع سنوية أو سنوية)، في السلاسل الزمنية كل من المشاهدة أو القيمة وترتيبها لها أهمية كبيرة، أما في البيانات المقطعية فتتمثل في مجموعة من المشاهدات لمجموعة من الأفراد خلال فترة زمنية واحدة أو نقطة واحدة (مثال: الجرائم المسجلة في 50 ولاية في أمريكا في سنة محددة)، مجموعة بيانات بانل تشير الى مجموعة البيانات التي تحتوي على كل من بيانات السلاسل الزمنية و البيانات المقطعية.

(baul, 2007)

وتجدر الاشارة الى انه في حالة أن البيانات المقطعية مقاسة لنفس الفترة الزمنية يطلق على البيانات الطولية بأنها بيانات طولية متزنة (balanced panel data)، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من مشاهدة مقطعية إلى أخرى تكون البيانات الطولية غير متزنة (unbalanced panel data). (baltagi.B.H، 2010)

كما توجد عدة تسميات لبيانات بانل فقد تسمى البيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات طولية "**Longitudinal Data** " عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثلة بحيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية التي سنعتمد عليها في دراستنا ستكون بيانات بانل (**Panel Data**). (Kim, 2007)

2.1 مميزات البيانات الطولية

تعتبر بيانات بانل من أحدث النماذج القياسية وتشتمل على جملة من الخصائص والمميزات التي تجعلها من النماذج الأنجع في القياس والتحليل الاقتصاديين ويمكن تلخيصها في الآتي: (gujarati, 2011)

- نماذج بانل تأخذ بعين الاعتبار الاختلاف بين الوحدات أو الأفراد (الاختلاف بين خصائص الدول الاقتصادية مثلا) اختلاف الوحدات المستخدمة في القياس أو ما يعرف heterogeniety*
- تتيح بيانات بانل محتوى معلوماتي أكبر مقارنة بالسلاسل الزمنية والبيانات المقطعية وبالتالي درجات حرية أكبر.
- نماذج بانل تمكن كشف وقياس الأثر الناجم عن اختلاف متغيرات الدراسة باختلاف سلوك الأفراد عبر الزمن الذي لا يمكن الحصول عليه باستخدام البيانات المقطعية أو السلاسل الزمنية.

* Heterogeniety : عدم تجانس الوحدات ويقصد بها ان نماذج بانل تاخذ بعين الاعتبار هذا المشكل وباستخدام هذه الطريقة يمكن استخدام اي نموذج بغض النظر عن الوحدات المستخدمة.

- القياس الاقتصادي والتغيرات التكنولوجية يمكن دراستها بشكل أفضل باستخدام نماذج بانل السلاسل والبيانات المقطعية.

2. نمذجة واختبار عدم التجانس

تعتبر مشكلة عدم التجانس، موضوع محوري في دراسة معطيات بانل حيث أن تغاير الميزات الفردية تؤدي إلى تقديرات أكثر دقة، كما أن تغاير السلوك يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار من أجل تفادي تحيز التقدير والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: نمذجة تحيز التقدير

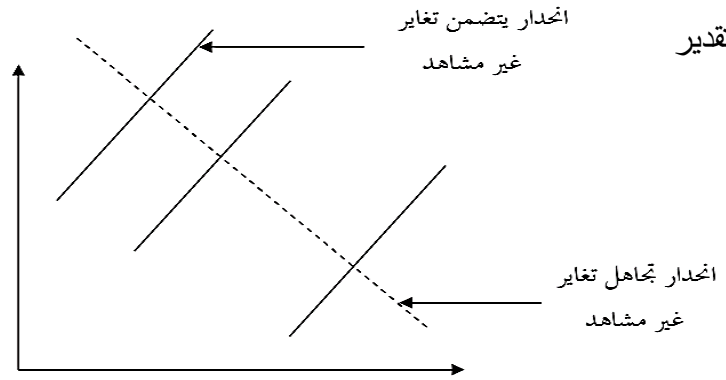

Marc LE VAILLANT, Model à erreurs composées et model mixte
Atelier SAS/MATISSE, (France : CNRS-UMR 8052,Jeudi 07 Avril 2005), P04.

➢ **اختبار التجانس ل Hsiao :**

تعتبر مرحلة تحديد النموذج في بيانات البانل مهمة جدا كونها تبين طبيعة البيانات (متجانسة ومختلفة)، قام Hsiao 1986 بوضع مخطط يسمح بتحديد الحالة المناسبة لبيانات البانل وذلك وفق المنهجية التالية: (Bourbonnais, 2015)

الشكل رقم 06: خطوات اختبار التجانس لـ Hsiao

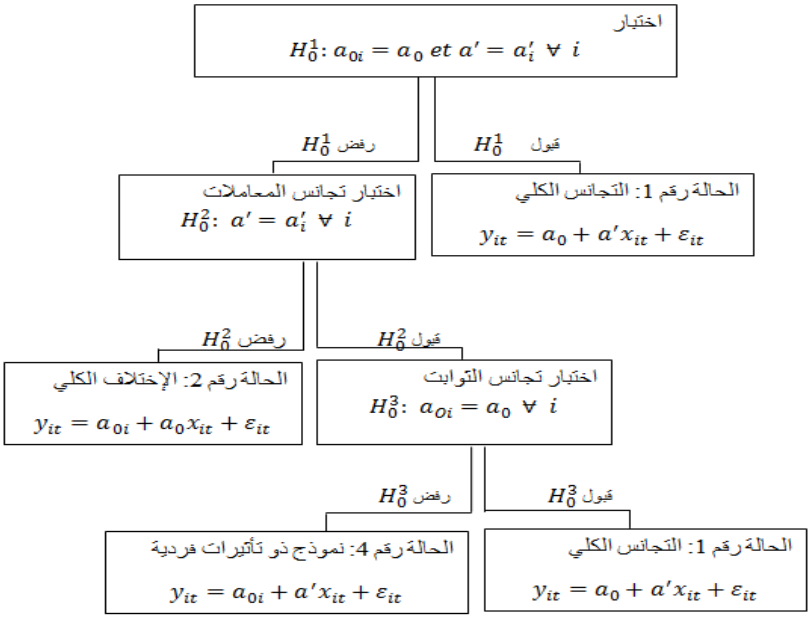

Source: Régis Bourbonnais « **Economitrie Cours et exercise corrigés** » edition Dunod, Paris ,2015.p 349

يمكن تقسيم مراحل تطبيق اختبار (Hsiao) إلى الخطوات التالية:

- **الخطوة الأولى:** اختبار فرضية التجانس الكلي (تجانس الثوابت والمعاملات)

في هذه الخطوة يتم اختبار الفرضية التالية:

$$H_0^1: a_{0i} = a_0 \; et \; a' = a_i' \; \forall \; i$$

و يتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_1 = \frac{(SCR_{c1} - SCR)/(N-1)(K+1)}{SCR/\left(N \times T - N(K+1)\right)}$$

حيث SCR_{c1} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^1 وتمثل $SCR = \sum_{i=1}^{N} SCR_i$ مجموع مربعات البواقي للنموذج الغير مقيد.

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)(K+1)$ و $NT - N(K+1)$

للحصول على نتيجة الاختبار نقارن القيمة المحسوبة مع القيمة المجدول لـFisher فإذا كانت القيمة المجدولة أكبر نقبل الفرضية H_0^1 ليصبح لدينا نموذج بانل متجانس كليا، في حين إذا تم رفض الفرضية H_0^1 ننتقل إلى الخطوة الثانية التي تقول أن مصدر الاختلاف يعود إلى المعاملات a_i'.

- **الخطوة الثانية:** اختبار فرضية عدم تجانس المعاملات وذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^2:\ a' = a_i'\ \forall\ i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية وفق تطبيق صيغة اختبار Fisher التالية:

$$F_2 = \frac{(SCR_{c2} - SCR)/\big((N-1)\times K\big)}{SCR/\big(N\times T - N(K+1)\big)}$$

حيث SCR_{c2} تمثل مجموع مربعات البواقي للنموذج المقيد حسب الفرضية H_0^2

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)K$ و $(NT-N)(K+1)$

إذا تم رفض فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات يتم رفض بنية نموذج بانل، لأنه في هذه الحالة تكون الثوابت فقط متجانسة بين المفردات أي أن هناك اختلاف كلي.

أما في حالة قبول فرضية العدم أي فرضية تجانس المعاملات فنحتفظ بالنموذج ونبحث عن فرضية تجانس (تطابق) الثوابت الفردية في ضل فرضية المعاملات المشتركة لكل المفردات.

- **الخطوة الثالثة:** اختبار فرضية تجانس الثوابت ويتم ذلك وفق الفرضية التالية:

$$H_0^3:\ a_{Oi} = a_0\ \forall\ i$$

ويتم اختبار هذه الفرضية بتطبيق صيغة اختبار Fisher التالية: $F_3 = \dfrac{(SCR_{c1} - SCR_{c2})/(N-1)}{SCR_{c2}/(N\times(T-1)-K)}$

هذه الاحصائية تتبع توزيع Fisher مع درجة حرية: $(N-1)$ و $(N(T-1)-K)$

إذا تم رفض الفرضية H_0^3 يعتبر نموذج بانل ذو أثار فردية.

3. التحليل الساكن لنماذج بيانات بانل

1.3 النماذج الأساسية لتحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية

تتكون نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية من ثلاثة أشكال رئيسة وهي: (gujarati، 2011)

1.1.3 نموذج الانحدار التجميعي (PRM) Pooled Regression Model :

يعتبر هذا النموذج من أسهل بيانات النماذج الطولية لكون جميع المعاملات B_j، $B_{0(i)}$ ثابتة لجميع الفترات الزمنية، وعليه فإن الصيغة الرياضية لنموذج الانحدار التجميعي تصبح بالشكل التالي:

$$Y_{it} = B_0 + \sum B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$$i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, n$$
$$t = 1, 2, 3, \ldots\ldots, T$$

1.1.3 نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effect Model (FEM)

من خلال هذا النموذج تكون المشاهدات الزمنية أو المقطعية كقواطع تعبر عن الاختلافات الفردية أو الزمنية.

يقصد بالتأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية لا تتغير عبر الزمن وأن التغير يكون في مجاميع البيانات المقطعية فقط

وعليه فإن صيغة هذا النموذج تكون:

$$Y_{it} = \alpha_1 + \sum \alpha_d D_d + \sum B_j x_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

$(N(T-1)-K)$ و $(N-1)$

حيث: $\alpha_1 + \sum \alpha_d D_d$ يمثل التغير في المجاميع المعلمية لمعلمة المقطع

3.1.3 نموذج التأثيرات العشوائية REM (Random Effects Model)

في نموذج التأثيرات العشوائية سيعامل معامل القطع $\beta_{0(i)}$ كمتغير عشوائي له معدل مقداره μ

حيث: $B_{0(i)} = \mu + v_i$ $\quad i = 1, 2, 3, \ldots\ldots, N$

بتعويض الصيغة السابقة في نموذج الصيغة العامة تصبح:

$$Y_{it} = \mu + \sum B_j x_{j(it)} + v_i + \varepsilon_{it}$$

حيث V_i يمثل حد الخطأ في مجموع البيانات المقطعية i

يطلق على نموذج التأثيرات العشوائية نموذج مكونات الخطأ بسبب احتوائه على مركبتين للخطأ وهما V_i و ε_{it}

- الخواص الاحصائية لنموذج التأثيرات العشوائية:

$$E(\varepsilon_{it}) = 0 \quad -$$
$$Var(\varepsilon_{it}) = \sigma_\varepsilon^2 \quad -$$
$$E(v_i) = 0 \quad -$$
$$Var(v_i) = \sigma_v^2 \quad -$$

2.3 اختبارات المفاضلة بين نماذج بانل

1.2.3 اختبار مضاعف لاغرانج (Lagrange)

يعتمد هذا الاختبار على مضاعف **Lagrange** المتعلق بالأخطاء $\hat{\mu}_{it}$ الناتجة عن طريقة المربعات الصغرى، حيث يكون الاختيار بين **PRM** و**FEM** أو **REM** سوف يتم استخدام اختبار مضاعف لاغرانج (**LM**) المقترح من جانب كل من ((**Breusch and Pagan (1980)**):

$$LM = \frac{nT}{2(T-1)} \left(\frac{\sum_{i=1}^{n} \left(\sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it} \right)^2}{\sum_{i=1}^{n} \sum_{t=1}^{T} \hat{u}_{it}^2} - 1 \right)^2$$

إذا كانت قيمة (**P–value**) لإحصائية اختبار **LM** تشير إلى وجود معنوية إحصائية لهذا الاختبار فإن **FEM** أو **REM** سوف يكون أفضل من **PRM**، بينما إذا كانت هذه القيمة تشير إلى عدم وجود معنوية إحصائية لنفس الاختبار، فيعنى هذا إن **PRM** سيكون أفضل من كل من **FEM** أو **REM.**

(Green, 2007)

2.2.3 اختبار Hausman (1978)

يستخدم اختبار **Hausman** (1978)، في حالة وجود اختلاف جوهري بين التأثيرات الثابتة والعشوائية وهو المدى الذي يرتبط فيه الأثر الفردي بالمتغيرات المستقلة، فتستند فرضية العدم على عدم وجود ذلك الارتباط وعندها تكون كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية متسقة ولكن مقدراتي التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة، بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط، فإن مقدرة التأثيرات الثابتة فقط تكون متسقة وأكثر كفاءة، ويعطى اختبار **Hausman** بالعلاقة التالية:

$$\mathbf{W}=(\hat{b}_{lsdv} - \beta_{GLS})[\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv})- \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})\ ]^{-1}\ (\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$$

حيث: $\text{Var}\ (\hat{b}_{lsdv})- \text{Var}(\hat{\beta}_{GLS})$ تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة و التأثيرات العشوائية و $(\hat{b}_{lsdv} - \hat{\beta}_{GLS})$ هي الفرق بين مصفوفة التباين المشترك لكل من مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية، تتبع W في ظل فرضية العدم توزيع كأي تربيع مع درجة حرية $k-1$ ، وبمقارنة القيمة المحسوبة لـ w مع القيمة الجدولية، فإذا تم قبول فرضية العدم تكون الأفضلية لتأثيرات العشوائية وأما إذا قبلت الفرضية البديلة فان نموذج التأثيرات الثابتة يكون هو الأفضل. (Bourbonnais, 2015)

3.2.3 اختبار F فيشر المقيد

يعطى بالصيغة الآتية: (Green, Econometric Analysis , 2012)

$$\mathbf{F(N-1, NT-N-k)} = \frac{\dfrac{(\mathbf{R^2_{FEM}} - \mathbf{R^2_{PRM}})}{(\mathbf{N-1})}}{(\mathbf{1} - (\mathbf{R^2_{FEM}})/(\mathbf{NT-N-k})}$$

حيث أن k هي عدد المعلمات المقدرة وأن R_{PRM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج التأثيرات الثابتة وR_{FEM} يمثل معامل التحديد عند استخدام نموذج الانحدار التجميعي، تقارن نتيجة المعادلة مع $F(\alpha,N-1,Nt-N-k)$ فإذا كانت قيمة المعادلة أكبر أو مساوية إلى القيمة الجدولية (أو

إذا كانت قيمة P–value أقل من أو تساوي 0.05)، عندئذ فإن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الملائم لبيانات الدراسة.

المطلب الثاني: دراسة احصائية وصفية للبيانات المدرجة في الدراسة

1. منهجية الدراسة

تم الاعتماد على نماذج (PANEL) والتي توفر إمكانية تتبع وتحليل أثر التأمين الفلاحي على نمو القطاع الزراعي من خلال تقدير النماذج الثلاث الأساسية لبيانات بانل والمفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة.

1.1 توصيف النموذج والتعريف بمتغيرات الدراسة

1.1.1 توصيف نموذج الدراسة

تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة بشكل كلي أو جزئي.

2.1.1 التعريف بمتغيرات الدراسة

وبعد الاطلاع على الأدبيات التطبيقية سواءً العربية أو الأجنبية التي تناولت موضوع الدراسة قمنا بمحاولة توصيف نموذج يتلاءم وخصوصيات الاقتصاد الجزائري، حيث تم اعتماد المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع: الإنتاج الزراعي (PROD)**

يمكن تعريف المتغير التابع كما يلي: هو ما تقيسه في التجربة وما يتأثر أثناء التجربة يستجيب للمتغير المستقل لأنه تابع له ولا يمكن أن يكون لدينا متغير تابع بدون متغير مستقل، فنحن ندرس كيف يؤثر **حجم التأمين في القطاع الزراعي** على **الإنتاج الزراعي.**

➢ **المتغير المستقل: حجم التأمين في القطاع الزراعي (ASR)**

يمكن إضافة تعريف اجرائي للمتغير حيث سنقوم بتعريفه كالآتي: المتغير المستقل هو متغير يساعد على التنبؤ وشرح التغيرات في الاستجابة، فهنا يمكن أن يساعد **حجم التأمين في القطاع الزراعي** في التنبؤ بمدى **نمو القطاع الزراعي (الإنتاج الزراعي)**.

ويمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$PROD_{it} = c + \beta_j \mathbf{ASR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: (β، c) معلمات النموذج، و (i ;1.....n) تمثل المقاطع (النشاطات الفلاحية)

و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

2. الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

في هذه المرحلة سيتم عرض التمثيل البياني للسلاسل الزمنية المقطعية الخاصة بمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم 07: التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

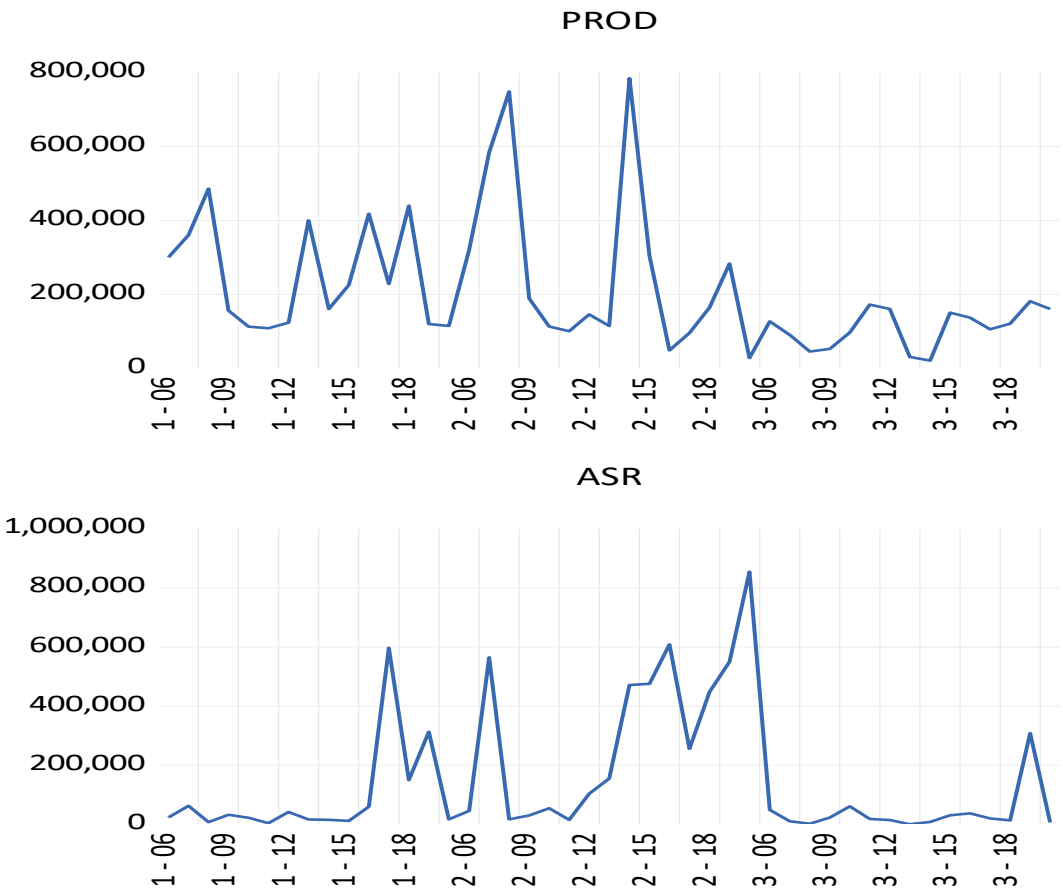

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

وبهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة والخاصة بالنموذج محل الدراسة تم حساب مجموعة من إحصاءات النزعة المركزية، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 03: الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	ASR	PROD
الوسط الحسابي	147164.9	**209157**
الوسيط	32140.8	**150000**

أعلى قيمة	854425.3	**785200**
أدنى قيمة	300	**20000**
الانحراف المعياري	218293	**176979.8**
المجموع	6622422	**9412065**
مجموع المربعات	2.10E+12	**1.38E+12**
عدد المشاهدات	45	**45**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

بالرجوع إلى الجدول السابق يمكن استخلاص النتائج التالية:

بلغ الوسط الحسابي الاجمالي لمتغير حجم التأمين في القطاع الزراعي (ASR) لدى مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي خلال فترة الدراسة (147164.9 دج) في حين أن الوسط الحسابي الاجمالي لمتغير اجمالي الانتاج (PROD) الخاص بالفلاحين المؤمنين لدى المؤسسة سالفة الذكر(209157 قنطار) خلال فترة الدراسة.

وسجلت أعلى قيمة لحجم التأمين في القطاع (854425.3 دج) في منتوج الكرم سنة 2020 وهو مؤشر على ارتفاع عدد الفلاحين المؤمنين فيما يخص إنتاج الكرم، في حين أدنى قيمة سجلت (300) في منتوج القمح والشعير خلال سنة 2013.

وسجلت أعلى قيمة في متغير الانتاج (PROD) (785200 قنطار) بالنسبة لمنتوج الكرم ايضا سنة 2014، وأدنى قيمة للإنتاج (20000 قنطار) في منتوج القمح والشعير وفي نفس السنة 2014.

ومن الجدير بالذكر ارتفاع قيم الانحراف المعياري لمتغيري الدراسة، وبالتالي فإن كل من اجمالي التأمين في القطاع الفلاحي بمؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة، وإجمالي الإنتاج الفلاحي المسجل بالمؤسسة عرف وجود تشتت كبير في مشاهدته خلال فترة الدراسة وبين مفردات العينة.

ولتجاوز مشكلة عدم تجانس وحدات متغيرات الدراسة والتصغير من قيم الانحرافات المعيارية، سيتم ادخال اللوغاريتم الطبيعي على متغيري الدراسة، وتجدر الإشارة الى أن ادخال اللوغاريتم الطبيعي يضمن خطية العلاقة بين المتغيرات.

المطلب الثالث: التحليل الساكن لنماذج بانل " تحليل النتائج "

سيتم التركيز من خلال هذا المطلب على عرض وتحليل نتائج التقدير الساكن للنموذج الذي يقيس أثر التأمين الفلاحي على نمو الإنتاجية في القطاع الزراعي لدى عينة من الفلاحين المتعاقدين مع مؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببلدية القليعة خلال الفترة (2006–2020)، أين سيتم تقدير نماذج بانل الرئيسية الثلاث، ثم المفاضلة بينها لتحديد النموذج الأنسب للبيانات المدرجة في الدراسة وأخيرا التأكد من خلو النموذج المعتمد في عملية التحليل من مختلف مشاكل القياس، والتي من الممكن أن تؤثر على جودة ودقة النتائج المتوصل إليها.

وقبل ذلك سيتم تطبيق منهجية اختبارات التجانس لـ hsaio للتأكد من مدى ملائمة استخدام نماذج بانل (Panel Data Model) لبيانات الدراسة من خلال التأكد من وجود فروقات فردية بين مقاطع عينة الدراسة (النشاطات الفلاحية).

1. تطبيق مراحل اختبار Hsaio للتجانس

كما أسلفنا الذكر في حالة تجانس البيانات فإن النموذج يكون ذو تأثيرات فردية ثابتة او عشوائية أما حالة عدم وجود التجانس فانه يتم قبول النموذج التجميعي بشكل مباشر وبشكل عام يمكن صياغة النموذج المعد للدراسة كالتالي:

$$PROD_{it} = c + \beta_j \mathbf{ASR}_{j(it)} + \varepsilon_{it}$$

حيث: $(\beta، c)$ معلمات النموذج، و (i ;1……n) تمثل المقاطع (النشاطات الفلاحية)

و (t : 1……T) يمثل الزمن، و ε_{it} تمثل حد الخطأ العشوائي.

- **الخطوة الأولى:** اختبار فرضية التجانس الكلي (تطابق الثوابت و المعاملات)، بعد تقدير النموذج و حساب القيمة المحسوبة لـ Fisher تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 6.230117 \qquad Prop.-F_1 = 0.0005$$

القيمة المحسوبة لإحصائية فيشر أكبر من القيمة المجدولة ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية لهذه الاحصاءة والتي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس البنية الكلية لنموذج بانل و نقبل الفرض البديل أي أنه نتجه نحو يسار المخطط و ننتقل إلى الخطوة الثانية.

- **الخطوة الثانية:** نقوم باختبار فرضية تجانس المعاملات، ومن خلال تقدير النموذج وحساب القيمة المحسوبة لـ Fisher حسب هذه الفرضية تحصلنا على ما يلي:

$$F_2 = 3.167661 \qquad Prop - F_1 = 0.0531$$

- بما أن القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر أكبر من القيمة الحرجة (0.05) فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) معاملات النموذج ومنه ننتقل إلى الخطوة الثالثة.

- **الخطوة الثالثة:** في هذه الخطوة نختبر فرضية تجانس الثوابت في النموذج، وبعد حساب القيمة المحسوبة لـ Fisher حسب فرضية هذا النموذج تحصلنا على ما يلي:

$$F_1 = 8.403943 \qquad Prop - F_1 = 0.0008$$

بما أن القيمة المحسوبة أكبر من القيمة المجدولة فإننا نرفض فرضية العدم القائلة بتجانس (تطابق أو تساوي) الثوابت بالنموذج، ومنه نقول أن نموذج بانل المقدر هو نموذج ذو تأثيرات فردية ثابتة أو عشوائية.

الجدول رقم 04: ملخص نتائج اختبار Hsaio

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	6.230117	0.000563
H2	3.167661	0.053118
H3	8.403943	0.000874

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

2. نتائج تقديرات نماذج السلاسل الزمنية المقطعية

من خلال هذا الجزء يتم تقدير النماذج الثلاث (PRM و FEM و REM)، باستخدام الطريقة المناسبة للتقدير وذلك بالاستعانة ببرنامج Eviews12، وبعد إدخال البيانات كانت النتائج الآتي:

1.2 نموذج الانحدار التجميعي

الجدول رقم 05: تقدير نموذج الانحدار التجميعي

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LNASR	0.214469	1.65993	0.0996

0.0026	3.07672	0.368134 **الثابت**
		0.174449 **معامل التحديد**
		0.152924 **معامل التحديد المصحح**
		3.45879 **F–statistic**
		0.039766 **p–value F–**
		1.649724 **Durbin–Watson stat**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال النموذج التجميعي المقدر يمكن ملاحظة ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدرة نجد أن المعلمات المرتبطة بمتغير التأمين الفلاحي بالإضافة إلى المعلمة المرتبطة بثابت التقدير كانت دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية (10%) على اعتبار أن القيم المعنوية الخاصة بإحصائية ستودنت بالنسبة للمعلمتين المقدرتين كانت أقل من القيمة الحرجة (0.10).
- **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (3.45) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أن النموذج كليا معنوي.
- **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد 0.17 أي أن المتغير المستقل يساهم في تفسير تغير الإنتاج الزراعي بنسبة قدرها(17%) أما النسبة المتبقية (83%) فهي مفسرة من قبل متغيرات وعوامل أخرى لم يتم ادراجها بالنموذج لكنها مدرجة في هامش الخطأ.

2.2 نموذج التأثيرات الثابتة

الجدول رقم 06: تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LNASR	0.482527	6.005464	0.0004
الثابت	11.05696	12.76586	0.0000
معامل التحديد	0.618817		
معامل التحديد المصحح	0.561658		
F–statistic	13.82818		
p–value F–	0.0000		
Durbin–Watson stat	1.853443		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (نشاط زراعي)
- **معنوية المعلمات:** بناء على نتائج التقدير الموضحة في الجدول أعلاه يظهر أن المعلمات المرتبطة بمتغير التأمين الفلاحي (LNASR)، معلمة الثابت دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت الخاصة بالمعلمات المقدرة والتي لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.05).

- **المعنوية الكلية:** من خلال النموذج الموضح في الجدول أعلاه نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (13.82818)، وهي معنوية عند مستوى معنوية (5%) لأن القيمة المحسوبة لاختبار فيشر أكبر من القيمة الجدولية له (2.52)، وبالتالي فالنموذج كليا معنوي.
- **جودة التوفيق:** بلغت قيمة معامل التحديد (0.61) أي أن المتغير المستقل يساهم في تفسير تغيرات الإنتاج الزراعي بنسبة قدرها (61%) أما النسبة المتبقية (1399%) فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

3.2 نموذج التأثيرات العشوائية:

الجدول رقم 07: تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

المتغيرات	المعاملات	احصائية t	Prob
LNASR	0.192699	2.486278	0.0823
الثابت	10.94823	12.48916	0.0000
معامل التحديد	0.232764		
معامل التحديد المصحح	0.21027		
F-statistic	2.456589		
p-value F-	0.054071		
Durbin-Watson stat	1.714555		

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

من خلال نموذج التأثيرات العشوائية المقدر يمكن استنتاج ما يلي:

- **معنوية المعلمات:** من المعادلة المقدرة نجد أن جميع المتغيرات معنوية بدرجة حرية (10%).

- **المعنوية الكلية** :من خلال النموذج نجد أن قيمة اختبار F المحسوبة بلغت (2.456589) وهي غير معنوية عند مستوى دلالة (10%) أي أن النموذج كليا غير معنوي.
- **جودة التوفيق** :بلغت قيمة معامل التحديد (0.23) أي أن المتغير المستقل تساهم في تفسير تغيرات مؤشر العائد على الأصول بنسبة قدرها (23%) أما النسبة المتبقية (77%) فهي مفسرة من قبل متغيرات اخرى لم يتم ادراجها بالنموذج.

- **بعد تقدير النماذج الثلاث:** نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، نقوم بالمفاضلة بينها لاختيار النموذج الأنسب للدراسة، والأكثر موثوقية ودقة من الناحيتين الاحصائية والقياسية بالاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي وذلك باستخدام بعض الاختبارات الإحصائية.

3. نتائج اختبارات المفاضلة بين نماذج الدراسة

سيتم التطرق لاختبار فيشر المقيد واختبار مضاعف لاغرانج، واختبار Hausman، للمفاضلة بين النماذج الثلاث.

1.3 اختبار F فيشر المقيد: المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة

$$F(N-1, NT-N-k) = \frac{\frac{(R^2_{FEM} - R^2_{PRM})}{(N-1)}}{(1 - (R^2_{FEM})/(NT-N-k)}$$

- قيمة فيشر المجدولة: $F_t((3-1,45\ -3-1)\ ,5\%) = F(2,\ 41) = 2.21$
- قيمة فيشر المحسوبة: $Fc = (0.61-0.17)/2/(1-0.61)/41 = 23.12$

➢ فرضيات اختبار فيشر المقيد:

H_0.....نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

بما أن F المحسوبة أكبر من F المجدولة نقبل الفرضية H_1 أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

2.3 اختبار مضاعف لاغرانج

يرتكز هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

H_0.....نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة أو العشوائية هو الملائم

الجدول رقم 08: اختبار مضاعف لاغرانج

Alternative hypotheses: Two-sided (Breusch-Pagan) and one-sided (all others) alternatives

	Cross-section	Time	Both
Breusch-Pagan	2.433179	1.591374	4.024553
	−0.1188	−0.2071	−0.0448

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال نتائج الاختبار Breusch–Pagan فقد بلغت القيمة الاحصائية (2.433179) وبالتالي نقبل الفرضية H_1 لأن قيمة الاحتمال لهذا الاختبار أقل من (0.05) أي أن نموذج التأثيرات العشوائية أو الثابتة هو الملائم لبيانات الدراسة.

3.3 اختبار Hausman

للتأكد من أنسب نموذج يتوافق والبيانات المستخدمة في هذه الدراسة بعد أن أفضى اختبار فيشر المقيد إلى أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم واختبار (PB) أظهر أن النموذج الأمثل هو نموذج التأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية، سيتم الحكم النهائي بناءً على اختبار Hausman.

- فرضيات اختبار Hausman:

H_0.....نموذج الاثار العشوائية هو الملائم

H_1.....نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم

ونتائج الاختبار موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم 09: اختبار Hausman

	Chi–Sq. Statistic	Chi–Sq. d.f.	Prob.
Cross–section random	10.230558	1	0.0001

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

القيمة الإحصائية χ^2=10.230558 والقيمة المجدولة لهذا الاختبار بلغت عند درجة حرية 5 ومستوى معنوية 5% قيمة (3.25)، كما ان القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار هي:

(Prop = 0.0001 > 0.05) وبالتالي نقبل الفرض البديل، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

4. التحليل الاحصائي والاقتصادي للنموذج المفضل (نموذج التأثيرات الثابتة)

1.4 من الناحية الاحصائية

الثابت في نموذج التأثيرات الثابتة يختلف بين كل مجموعة بيانات مقطعية (نشاط زراعيي وآخر) لذلك سيتم اهمال معلمة الثابت لأنها لا تقدم أي مدلول من الناحيتين الإحصائية والاقتصادية.

بالرجوع الى الجدول رقم 07 والذي يظهر تقدير نموذج التأثيرات الثابتة نجد أن كل المعلمات المرتبطة بمتغير التأمين الفلاحي في هذه الدراسة معنوي من الناحية الإحصائية، كما يظهر أيضا أن قيمة فيشر المحسوبة بلغت (13.82818) وهي قيمة مرتفعة تدل على أن النموذج كليا معنوي.

فيما يخص مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء فبناء على نتائج احصائية (DW=1.85) والتي كانت قريبة من القيمة 2 الأمر الذي ينفي وجود مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء في هذه الحالة.

- **اختبار استقلالية المقاطع:**

تم اجراء اختبار (Pesaran CD) للتأكد من استقلالية المقاطع نموذج التأثيرات الثابتة المقدر

الجدول رقم 10: اختبار Residual Cross-Section Dependence Test

الفرضية الصفرية residuals No cross-section dependence (correlation) in
Periods included: 15
Cross-sections included: 3
Total panel observations: 45

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Pesaran CD	−1.152547		0.2491

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

بلغت قيمة إحصائية (Pesaran CD = −1.15) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية عند مستوى المعنوية 5% على اعتبار أن القيمة الحرجة لها تساوي (0.24) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، أي يمكن قبول فرضية العدم والتي تنص على غياب مشكل الارتباط بين المقاطع في نموذج التأثيرات الثابتة.

- **القدرة التفسيرية:** يتم الحكم على القدرة التفسيرية للنموذج من خلال مؤشر معامل التحديد الذي بلغت قيمته (0.61) و هي قيمة مرتفعة نسبيا، تدل على أن التغير الحاصل في حجم الإنتاج الخاص بالنشاطات الزراعية محل الدراسة يعود بنسبة (81%) إلى المتغيرات المدرجة أما النسبة الباقية من التفسير (19%) تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، يمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة نسبيا على اعتبار أن حجم الإنتاج بالنسبة لأي محصول زراعي يتحدد بناء على جملة من العوامل لعل أهمها المناخ، مما يدفعنا إلى قبول النموذج من الناحية الاحصائية.

2.4 من الناحية الاقتصادية

من خلال نموذج التأثيرات الثابتة المقدر والموضح في الجدول رقم 07 يمكن استنتاج ما يلي:

تشير الاشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بالتأمين الفلاحي (CRR) إلى الأثر الايجابي لهذه الأخيرة على حجم الإنتاج بالنسبة لعينة الدراسة والخاصة بمؤسسة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي فكلما زاد حجم التأمين بنسبة 1% ارتفع الإنتاج بنسبة بـ: 0.48%، وهي مرونة مرتفعة تعكس الأثر

الإيجابي للتأمين الفلاحي في زيادة إنتاجية الفلاحين بالنسبة للمنتجات الثلاثة بشكل عام، وفيما يلي سيتم فصل الآثار الفردية الثابتة الخاصة بكل منتوج على النحو التالي:

❖ **التأثيرات الفردية الثابتة فيما بين النشاطات الفلاحية (الأشجار المثمرة، الكرم، القمح والشعير)**

العينة

جدول رقم 11: الآثار الفردية الثابتة و العشوائية في الصندوق محل الدراسة

الاثار الثابتة	النشاط الفلاحي
0.361980	الأشجار المثمرة
0.054765	الكرم
-0.416745	القمح والشعير

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

من خلال الجدول أعلاه التأثيرات الفردية الثابتة نسجل ما يلي:

- هناك تأثير فردي ثابت موجب بالنسبة لمنتجات: الأشجار المثمرة، والكرم في المقابل وجود تأثير فردي ثابت سالب بالنسبة لمنتوج القمح والشعير.

وعموما نستنتج أن مصدر الاختلاف في أثر التأمين الفلاحي على حجم ونمو الإنتاج الزراعي يعود إلى وجود تأثيرات فردية ثابتة فيما بين النشاطات الزراعية محل الدراسة قد تعود إلى عوامل عديدة يمكن حصر أهمها فيما يلي:

- بالنسبة للأشجار المثمرة والكرم فالتأمينات الفلاحية حتى وإن كانت غير اجبارية فإنها تعد ضرورة لحماية الأنشطة الفلاحية ضد العديد من الأخطار على غرار الفيضانات و البرد و الجليد والحرائق والعواصف والجفاف وغيرها، و وسيلة لضمان ديمومتها واستمرارها و توسيعها مستقبلا.
- يعتبر القمح والشعير بالنسبة للشعب الجزائري من أهم المحاصيل الزراعية حيث يعتمد عليه بشكل أساسي كمكون رئيسي للوجبات الغذائية اليومية حيث وصل استهلاك الفرد من القمح إلى ما يقارب 100 كيلوغرام سنويا، مما يشير إلى أهمية هذا المحصول وهو ما يجعله سلعة استراتيجية، فبالرغم من أن الجزائر تعاني من فجوة غذائية لمحصول القمح والشعير تسعى الحكومة إلى إيجاد الحلول لتقليل هذه الفجوة من خلال التحكم في العوامل التي تؤثر في جانبي العرض والطلب لهذا المحصول وتوفير المخزون الآمن منه. إلا أن المزارعين لا يقومون بالتأمين على هذا المنتوج ويمارسون ضغوطا شديدة على الحكومة لحثها على تقديم المزيد من الدعم وتوفير آليات الإنتاج من أجل إنتاج أوفر من المحصول، وهذا عائد إلى أن الدولة تحتكر كل ما يتعلق بتخزين وتوزيع القمح المحلي في أنحاء البلاد.

– النتائج التي توصلنا إليها بالنسبة لمنتوج القمح والشعير تبدو غير كافية في نظرنا ولا يمكن تعميمها والأخذ بها بنسبة 100%، لأن هذه الدراسة كانت محصورة في إطار مؤسسة واحدة وهي الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقليعة، ولهذا قادنا فضولنا إلى معرفة لماذا الجزائر تقوم باحتكار القمح والشعير؟، هل للجزائر شركات خاصة للتأمين على هذا المنتوج؟ ...

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل معرفة الأهمية التي تكتسيها عملية التأمين الفلاحي وتنظيمها للقطاع الزراعي نظرا لتنوع منتوجاته، كما تتجلى لنا بوضوح العلاقة التي تربط هذا التأمين بمنتوجات القطاع الزراعي.

الشيء الذي مهد لنا جمع هذه المعطيات المتعلقة بالتأمين على ثلاث منتوجات " الأشجار المثمرة، الكرم والقمح والشعير " التي تم تحصيلها من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي ببلدية القليعة خلال الفترة ما بين 2006 – 2020 لأجل دراستها دراسة تحليلية قياسية وإعطاء على ضوء النتائج المتوصل إليها والتفسيرات الإحصائية والاقتصادية.

خاتمة

خـــاتـــمـــة

اتضح لنا من خلال دراستنا من الناحية النظرية أن التأمين الفلاحي، رغم أنه ليس دواءً سحريًا إلا أنه حل واعد لتحسين حياة الأشخاص الذين يعتمد مصيرهم على القطاع الزراعي من جهة وعلى الأقل استقرار إنتاجهم الزراعي من ناحية أخرى.

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات التي يجب تفعيلها في الجزائر، لما يتمتع به من إمكانات كبيرة تجعل من الممكن تنويع مداخيل الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 98٪ على المحروقات ويساهم في الاكتفاء الذاتي في العديد من المجالات. فيعد تخفيض فاتورة الاستيراد والتأمين الفلاحي من أهم متطلبات تطوير القطاع الزراعي لأنه يوفر تعويضات مالية عند الحاجة يمكن أن يقلل الخسائر التي قد يواجهها المزارع بسبب المخاطر العالية الملازمة للإنتاج الزراعي، حيث أنه يعتمد بشكل كبير على الطبيعة مما يقلل من نسب السيطرة في عملية الإنتاج وبالتالي لا تضمن، لكن عزوف المزارعين عن تأمين منتجاتهم حال دون ذلك بسبب عدم وجود ثقافة التأمين لدى المزارع، وقلة الوعي بأهمية التأمين الزراعي. ومنتجات التأمين لا تحظى بشعبية لدى المزارع لأنها غير متنوعة ولا تؤثر على جميع الأنشطة، لذلك من الضروري اتخاذ الإجراءات اللازمة والتي قد تمكن من تفعيل دور التأمين الفلاحي مما سينعكس إيجاباً في تطوير هذا القطاع الاستراتيجي نذكر من بينها:

- تكثيف الحملات التحسيسية من أجل كسب ثقة المزارعين
- الاهتمام المتزايد بمجال التأمين الفلاحي وتشجيع الفلاح على اقتناء مثل هذه المنتجات التي تضمن له استعادة حقوقه في حالة وقوع كارثة طبيعية، خاصة وأن الجزائر تقع في مناطق بها متغيرات مناخية في كل مكان
- دعوة مؤسسات التأمين إلى تطبيق تخفيضات في اشتراكات التأمين الفلاحي

- تحديد نوع التأمين بما يتناسب مع طبيعة القطاع الزراعي، حيث يتم دراسة السوق من قبل مؤسسات التأمين العامة والخاصة بهدف اعتماد نظام تأمين يكون وسيلة لتطوير القطاع وتكون الدولة فيه حاضرة لتقديم ضمان حصة من التأمين لمساعدة المزارع على الوثوق بمؤسسات التأمين.
- تطوير سوق التأمين الفلاحي في المستقبل مع تشجيع المزارعين ومربي الماشية على تأمين استثماراتهم ضد العديد من المخاطر مثل الجفاف والحرائق والأضرار وتلف المحاصيل، مما سيسمح في المستقبل بتبني استراتيجية وطنية لإدارة المخاطر الزراعية.

نتائج الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- شركات التأمين حلقة من حلقات الاقتصاد وينصب نشاطها على تقديم تعويضات مالية للفلاحين بصفة عامة والمزارعين بصفة خاصة
- من واجب التأمين الفلاحي لعب الدور الأساسي في تنمية القطاع الزراعي، وحتى يمكن الوصول إلى الأهداف المسطرة لابد من تدخل الدولة للضمان وإنشاء إطار تنظيمي ملائم لتطوير التأمين
- إن واقع الزراعة في الجزائري يستدعي هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل وتحويله إلى قطاع رئيسي وإعطائه الأولوية
- التأمين الفلاحي نشاط مهم لمختلف النشاطات الزراعية
- ما زال اعتماد القطاع الزراعي على التأمين الفلاحي قليلا، وهذا لخصوصية هذا القطاع وعدم قدرته على الاستجابة لشروط التأمين، وبالأخص الضمانات الممكن تقديمها

- المزارعين لا يقومون بالتأمين على منتوج القمح والشعير (الحبوب)، لأن الدولة لديها شركة تختص في هذا المنتوج وتدعيمه ألا وهي الديوان الجزائري للحبوب (OAIC)

اختبار الفرضيات:

- بالنسبة للفرضية الأولى فقد تم تحديد مفهوم التأمين الفلاحي من خلال الجانب النظري في الفصل الأول
- بالنسبة للفرضية الثانية فقد تم تحديد مفهوم القطاع الزراعي من خلال الجانب النظري في الفصل الثاني
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة فقد تم قبولها، وهذا القبول نتيجة وجود علاقة طردية بين التأمين الفلاحي والقطاع الزراعي، حيث سلطنا عليها الضوء في الفصل الثالث

مقترحات الدراسة:

وفقا للنتائج التي تم التوصل إليها، تم الخروج بالعديد من الاقتراحات التي من شأنها أن تساعد الدولة الجزائرية على التوجه نحو تنمية القطاع الزراعي واستغلاله لتحقيق القفزة النوعية في الاقتصاد والتي يمكن سردها فيما يلي:

- هناك العديد من الأساليب المستخدمة للتعامل مع المخاطر الزراعية وتنويع المزارع محاصيله ومنتجاته، بالإضافة إلى طرق التعويض المباشر مثل صناديق الضمان أو صناديق الكوارث، أو الدعم غير الحكومي المنظم الذي يقدم للتعامل مع الكوارث الزراعية، ومع ذلك تظهر التجربة أن التأمين الفلاحي هو الأداة الأكثر فعالية بين هذه الأساليب من حيث عدالته في توزيع الأعباء لدعم هذا القطاع.

- الدعم والدراسات الميدانية المشتركة في مجال التأمين الفلاحي على مستوى الدولة الجزائرية، من أجل الوصول إلى أكبر قدر من المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعدنا في الإطار الفني لبرنامج التأمين الفلاحي.
- تطوير الإطار التنظيمي لقطاع التأمين في الجزائر وتحديد المنتجات التأمينية للقطاع الزراعي.
- التنسيق بين المؤسسات الحكومية ذات العلاقة مع شركات التأمين الخاصة لتقديم هذا النوع من التأمين القائم على أساس الضرر الأولي، على أن يتم تطوير هذه الطريقة لتصبح وفق المؤشرات المناخية عند توفر محطات كافية في جميع مناطق الدولة المؤمن عليها.
- المساهمة الفاعلة في الوصول إلى أكبر عدد من المستهدفين في المناطق الريفية والوصول إلى عمق الطبقات الهشة في المناطق النائية.
- تصميم تدابير وإجراءات مناسبة لعمليات تقدير الخسائر، وإقرار التعويضات وتدريب المقيمين والتواجد الميداني الكافي.

آفاق الدراسة:

نقترح على الدفعات القادمة بالتعمق أكثر فأكثر في هذا الموضوع وعليه نطرح بعض الانشغالات التي من شأنها أن تكون محل بحوث ودراسات مستقبلية ألا وهي:

- دور التأمين الفلاحي في التنمية الاقتصادية
- القطاع الزراعي كبديل من أجل التنمية الاقتصادية خارج المحروقات
- أثر التأمين على تسريع نمو المحاصيل الزراعية
- آفاق الثروة الزراعية في الجزائر
- دراسة تحليلية للشركات المحتكرة للقمح والشعير في الجزائر

قائمة المصادر والمراجع

I. المصادر والمراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. أسامة عزمي سلام، موسى شقيري نوري، إدارة الخطر والتأمين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان 2009.

2. بدوى علي محمود، التأمين دراسة تطبيقية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، الطبعة 1 2009.

3. بن غافور منصور، واقع التأمين الفلاحي في الجزائر، جامعة مستغانم عبد الحميد بن باديس، الجزائر (2017-2018).

4. حربي محمد عريفات، عقل سعيد جمعة، التأمين وإدارة الخطر النظرية والتطبيق، دار وسائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

5. حميدة مختار رضا، صدوقي غريسي، بوشيخي محمد، واقع وأهمية سياسات الدعم الزراعي في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية، الجزائر، 2018.

6. رضوان سمير عبد الحميد، أسواق الأوراق المالية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية: دراسة مقارنة بين النظم الوضعية وأحكام الشريعة الإسلامية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة، مصر 1996.

7. عز الدين فلاح، التأمين: مبادئه وأنواعه، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة 1 2008.

8. علي جودة الشرفات، التأمين الزراعي، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1، 2015.

9. علي حسن خليفة الحاج، المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي، الخرطوم، السودان 2008.

10. عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، عقود الغرر(عقد التأمين) منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة 3، 2000.

11. عزام البلاوي، التنمية الزراعية إشارة خاصة للدول العربية، معهد البحوث والدراسات العليا 1967.

12. عساف وليد، استراتيجية القطاع الزراعي "صمود وتنمية"، وزارة الزراعة، فلسطين، 2014 – 2016 .

13. معراج الجديدي، محاضرات في القانون التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة 5، 2007.

14. مجد جرعتلي، أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي، 31 أكتوبر 2011.

15. يوسف قات، الدعم الزراعي ضمن إطار الاتفاقية بشأن الزراعة، مديرية الدراسات والمعلومات.

- **مذكرات وأطروحات:**

16. اعمر عزاوزي، استراتيجية التنمية الزراعية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع زراعة النخيل في الجزائر، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

17. العيرج، عودة مسار التنمية الريفية في الجزائر 1962-2006، مذكرة ماجستر في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، الجزائر، 2008.

18. بن أعمر عائشة، بوعلام نجاة، دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الزراعي دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالمسيلة، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة، الجزائر، (2018-2019).

19. رابح زبيري، الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وآثارها على تطوره، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 1996.

20. رميسة خليل، التأمين الأخطار الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مذكرة ماستر أكاديمي للعلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2012 – 2013.

21. محمد غردي، القطاع الزراعي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2012 .

22. مليزي محمد الأمين، دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الزراعي دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف، رسالة ماجستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف الجزائر، 2014.

23. مراد جبارة، دور التنمية الزراعية المستدامة في تحقيق الأمن الغذائي حالة دول شمال افريقيا شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر2014 – 2015.

24. نوال سيد احمد زين العابدين، دور التأمين الفلاحي في استقرار الإنتاج الزراعي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين، أطروحة ماجستر، جامعة الخرطوم، السودان، 2004.

➢ **المقالات والملتقيات:**

25. المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، برلين، المانيا.

26. حمد الملك، المبادرة الوطنية لتنمية القطاع الزراعي، الجريدة اليومية الأولى في البحرين، العدد 15775، البحرين، الخميس 18 فيفري 2021.

27. زهير عماري، أسامة عامر، دور التامين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000 – 2012 مداخلة مقدمة في اليوم الدراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي، جامعة سطيف، الجزائر، 4 جوان 2014.

28. عبد الحميد برحومة، مراد شريف، دور وأهمية إعداد السياسات العمومية الفعالة في تحقيق التنمية المحلية، الملتقى الوطني الأول حول التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق، الجزائر، 14و15 أفريل2008.

29. فاطمة الزهراء طاهري، دور التأمين في تسيير المخاطر الزراعية، مجلة العلوم الانسانية العدد22، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر ببسكرة الجزائر، 2011.

30. مجلة الأبحاث الاقتصادية، التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة جوان 2019.

31. محمد عبد الكريم منهل العقيدي، سياسات الدعم المحلي في في القطاع الزراعي في جمهورية العراق المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العراق، 2008.

32. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الانعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، ديسمبر 2012.

33. نغم حسين نعمة، مدونة بعنوان: أثر القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق العراق، بيوم22 جوان 2020.

➢ **الجرائد والقوانين الرسمية:**

34. القانون رقم 16/08، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون التوجيه الفلاحي، الجزائر.

35. الأمر 64-72، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، تنظيم الضمان للكوارث الطبيعية، الجزائر.

36. المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وامكانية تطويرها في تونس.

37. صندوق درء المخاطر والتأمينات الزراعية، إرشادات في المخاطر الزراعية، سلسلة تقارير رقم 143 فلسطين.

38. وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، مسار التجديد الفلاحي والريفي: عرض وآفاق، ماي 2012.

II. المصادر والمراجع باللغة الأجنبية:

39. Abderrahmane Bourrade, offre Nationale En Matirai D'assurance Agricole Alger, 10/06/2017 .

40. Baltagi B.H, Jung B.Ch and Song S.H, " Testing for heteroskedasticity and serial correlation in a random effects Panel Data Model ", Journal of Econometrics, Vol.154, Iss.2, 2010.

41. Boulahia Latifa, Contribution Des Assurance Agricoles Au Développent Rual Durable En Algérie, Université M'entouri, Constantine, 2008 .

42. Damodar gujarati, economietrics by example, London, Palgrave Macmillan 2011.

43. Djamel Djebarra, guide de gestion techniques des assurances agricole societé nationale d'assurance "SAA", directeur centrale des assurances agricole, 2009.

44. Free.A and Kim, Logitudinal and panel Data, University of Wisconsin Madison 2007 .

45. Ministère de l'agriculture et de développement rurale, (le renouveau agricole et rurale en marche:revue et prespectives), mai 2012.

46. Ranjit kumat baul, the economietric analysis using banel data, I.A.S.R.I new delhi, 2007.

47. Régis Bourbonnais « Economitrie Cours et exercise corrigés », edition Dunod, Paris ,2015.

48. William Green, « Econometric Analysis », New Jersey, Prentice Hall Apper Saddle River, 2007.

III. المواقع الالكترونية:

53. التقرير السنوي للتنمية الزراعية في الوطن العربي2007، يوم الاثنين 22 فيفيري 2021 على الساعة 10:00، الموقع:

https://www.aoad.org/devreport2007.pdf

54. محمود عبد العزيز، تعريف القطاع الزراعي وأهميته، يوم الخميس 06 ماي 2021 على الساعة 21:36، الموقع:

/https://www.reeestart.com/agricultural-field-definition

55. محمد على محمد، مؤشرات الدعم الزراعي، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي في سوريا المركز الوطني للسياسات الزراعية، سوريا، يوم الخميس 06 ماي 2021 على الساعة 01:05 الموقع:

https://manhom.com

56. يوم الجمعة 07 ماي 2021 على الساعة 12:00، الموقع:

http://www.minagri.dz/assurance.html

57. يوم الأربعاء 14 أفريل 2021 على الساعة 22:30، الموقع:

www.banquemondiale.org/fr/country/algeria.

الملاحق

المنتوج الأول: الأشجار المثمرة

السنة	التأمين الفلاحي	الانتاج (القنطار)	المساحة (هكتار)	المر دودية (قنطار / هكتار)	معدل النمو %
2006	23604	300000	7000	42.85	-
2007	62779.90	360000	7300	49.31	20
2008	7681.25	486000	9000	54	35
2009	32140.80	155897	1300	119.92	- 67
2010	22308.75	112000	1000	112	- 20.8
2011	3726.5	108000	4000	27	- 12.5
2012	42000	123000	6000	20.5	13.8
2013	16200	400000	2500	160	33.33
2014	15211	160000	4000	40	- 60
2015	11312.49	225000	2000	112.5	40.6
2016	59644	418000	8000	52.25	85
2017	597150	228000	3250	70.15	- 45.45
2018	149642.97	440000	5000	88	92.9
2019	312835	119080	5500	21.65	- 72.9
2020	16630	114000	1000	114000	- 4.26

المنتوج الثاني: الكرم

السنة	التأمين الفلاحي	الانتاج (القنطار)	المساحة (هكتار)	المر دودية (قنطار / هكتار)	معدل النمو %
2006	45458.1	319781	4160	76.87	-
2007	564864	584100	8850	66	82.65
2008	16984.22	748800	9600	78	28.19
2009	30038	188595	2500	75.44	- 74.81
2010	54288.40	112600	2000	56.3	- 40.29
2011	15000	100000	4000	25	-11.19
2012	103599.5	145246	7490	18.38	45.24
2013	154788.40	114265	2000	57.13	- 21.32
2014	471210.42	200785	7000	28.68	75.71
2015	475506.33	303600	4800	63.25	51.2
2016	608681.2	48230	1000	48.23	- 84.11
2017	255707.54	94996	1666	57	96.96
2018	447365.51	163900	2000	81.95	72.53
2019	549908.55	283000	7200	39.3	72.66
2020	854425.29	27175	1087	25	- 90.39

المنتوج الثالث: القمح والشعير

السنة	التأمين الفلاحي	الانتاج (القنطار)	المساحة (هكتار)	المر دودية (قنطار / هكتار)	معدل النمو %
2006	49000.50	126400	2528	50	-
2007	10550	90000	1000	90	- 28.79
2008	2301.45	44800	1600	28	- 50.22
2009	22690.62	52000	1300	40	16.07
2010	60844.50	96300	2140	45	85.19
2011	18003.50	172000	2150	80	78.6
2012	14644	160000	8000	20	- 6.97
2013	300	30000	2000	15	- 81.25
2014	8218	20000	1000	20	- 33.33
2015	30651.84	150000	5000	30	- 25
2016	36902.08	136400	2200	62	- 9.06
2017	19760	105000	1500	70	- 23.02
2018	13061.6	120000	6000	20	14.28
2019	308315.93	180700	6100	29.62	50.58
2020	6485.60	160000	8000	20	- 11.45

مخرجات برنامج Eviews12 :

Dependent Variable: LNPROD
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/21 Time: 10:40
Sample: 2006 2020
Periods included: 15
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LNASR	0.482527	0.080348	6.005464	0.0004
C	11.05696	0.866135	12.76586	0.0000

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.720414	R-squared	0.618817
Mean dependent var	11.93905	Adjusted R-squared	0.561658
S.D. dependent var	0.824301	S.E. of regression	0.754739
Akaike info criterion	2.359797	Sum squared resid	23.35485
Schwarz criterion	2.520389	Log likelihood	-49.09544
Hannan-Quinn criter.	2.419664	F-statistic	13.82818
Durbin-Watson stat	1.853443	Prob(F-statistic)	0.000000

	CODE	Effect
1	1	0.361980
2	2	0.054765
3	3	-0.416745

Correlated Random Effects - Hausman Test
Equation: Untitled
Test cross-section random effects

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	10.230558	1	0.0001

Cross-section random effects test comparisons:

Variable	Fixed	Random	Var(Diff.)	Prob.
LNASR	0.482527	0.182699	0.299828	0.0001

Cross-section random effects test equation:
Dependent Variable: LNPROD
Method: Panel Least Squares
Date: 05/25/21 Time: 13:42
Sample: 2006 2020
Periods included: 15
Cross-sections included: 3
Total panel (balanced) observations: 45

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	11.05696	0.866135	12.76586	0.0000
LNASR	0.182699	0.097505	1.873740	0.3104

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

Root MSE	0.720414	R-squared	0.218817
Mean dependent var	11.93905	Adjusted R-squared	0.161658
S.D. dependent var	0.824301	S.E. of regression	0.754739
Akaike info criterion	2.359797	Sum squared resid	23.35485
Schwarz criterion	2.520389	Log likelihood	-49.09544
Hannan-Quinn criter.	2.419664	F-statistic	3.828177
Durbin-Watson stat	1.453443	Prob(F-statistic)	0.016598

Specification Tests of Hsiao (19

H1 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative
H2 = Null Hypothesis : H3 vs Alternative Hypothesis : panel is
H3 = Null Hypothesis : panel is homogeneous vs Alternative

Hypotheses	F-Stat	P-Value
H1	6.230117	0.000563
H2	3.167661	0.053118
H3	8.403943	0.000874

This program has developed by Brahim KHOUILED
University of Ouargla, Algeria

Residual Cross-Section Dependence Test
Null hypothesis: No cross-section dependence (correlation) in residuals
Equation: Untitled
Periods included: 15
Cross-sections included: 3
Total panel observations: 45
Cross-section effects were removed during estimation

Test	Statistic	d.f.	Prob.
Breusch-Pagan LM	6.354375	3	0.0956
Pesaran scaled LM	1.369418		0.1709
Bias-corrected scaled LM	1.262275		0.2068
Pesaran CD	-1.152547		0.2491